خطة

ترميم وإعادة بناء القضاء في قُطاع غزة في أعقاب الحرب الإسرائيلية

(الواقع الحالي بعد إبادة المؤسسات العدلية وخطة المستقبل لإعادة بنائها)

(2023 – 2025م)

رؤية مجتمعية

اذار / مارس 2025م

رئيس الباحثين

د. عبدالقادر جرادة

مراجعة وتدقيق

د.عمر رحال

إشراف

ماجد العاروري

فريق البحث الميداني

شوق جعرور

آية أبو زعيتر

آلاء جرادة

لمى أبو عون

فاتن اللولو

المشاركة الرسمية والمجتمعية في إعداد الوثيقة

باشرت الهيئة الأهلية لاستقلال القضاء وسيادة القانون – استقلال منذ شهر تموز 2024 في إعداد هذه الوثيقة، وتمكنت "استقلال" خلال ما يزيد عن 3 شهور من العمل الدؤوب من إعداد مسودة النسخة الأولى من الوثيقة، وباشرت بعرضها على المؤسسات الرسمية والأهلية والشخصيات القانونية، فقد عرضتها بتاريخ 2 ديسمبر على وزير العدل الفلسطيني لإبداء ملحوظات الحكومة حولها ، وقدمت بذات الوقت لسعادة رئيس مجلس القضاء الأعلى لدراستها من قبل القضاة ، وعمل الفريق على مدار أعدت هذه الوثيقة بناء على مقابلات شخصية ومداخلات وآراء قدمت خلال ورشتي عمل لمناقشة المسودة الوثيقة، كانت الورشة الاولى تمت عبر خاصية الزووم واستهدفت كبار الشخصيات القانونية والقضائية في قطاع غزة بتاريخ 11 من ديسمبر2024، .

والثانية نظمتها "استقلال" في مقر نقابة المحامين بتاريخ2-3 من ديسمبر 2024 ، كذلك تلقي ملحوظات خطية من الخبراء والمختصين حول مسودة الوثيقة قبل إقرارها، وقد تم التعاطي مع كامل أولئك المساهمين بناء على مراجعة هذه الوثيقة باعتبارهم فريقا استشاريا، وقد شارك بعضهم بالمقابلات وتقديم ملحوظات خطية وبالورشات، وبذلك باتت هذه الوثيقة جاهزة بنسختها النهائية.

الجهات الرسمية.

- المستشار عبد الغني العويوي – رئيس المحكمة العليا / رئيس مجلس القضاء الاعلى
- المستشار/ شرحبيل الزعيم - وزير العدل الفلسطيني.
- المستشار/ فادي عباس – نقيب المحامين.
- المستشار/ فايز حماد - عضو مجلس القضاء الأعلى
- القاضي/ زياد البراوي
- القاضي/ رامي مهنا
- القاضي/ ممدوح جبر
- القاضي/ همام سكيك
- القاضية الدكتورة/ سمر الخضري
- المستشار/ عمران البحطيطي ديوان الرقابة المالية والإدارية
- الأستاذ/ صلاح جرادة - المستشار القانوني بوزارة المالية
- الأستاذ/ أمجد الأغا- مدير عام الدائرة القانونية بالمجلس التشريعي
- المستشار / محمد الشاعر - قاضي شرعي

قضاة سابقون وأعضاء نيابة:

- المستشار/ إسحق مهنا - نائب رئيس المحكمة العليا (متقاعد)
- المستشار/ مازن سيسالم - نائب رئيس المحكمة العليا (متقاعد)
- المستشار/ أحمد المغني – النائب العام وقاضي المحكمة العليا (متقاعد)
- المستشار/ منير العقبي - النائب العام المساعد (متقاعد)

- القاضي الدكتور/ زاهر السقا / قاضي متقاعد
- القاضي/ عماد النبيه-قاضي محكمة الاستئناف
- القاضي / رامي عاشور- القضاء العسكري
- الدكتور / شريف بعلوشة - وكيل النيابة
- الدكتور / عمر التركماني - وكيل النيابة
- الأستاذ / مصعب أبو العطا - وكيل النيابة
- الأستاذ / إسحق العلمي - وكيل النيابة

أكاديميون:

- الدكتور / عدنان النجار - رئيس جامعة الإسراء (سابقًا)
- الدكتور / عماد حمتو - عميد المعاهد الأزهرية بغزة (سابقًا)
- الدكتور / رامي وشاح - عميد كلية الحقوق جامعة الأزهر
- الدكتور / طارق الديراوي - عميد كلية القانون بجامعة الإسراء
- الدكتور / ساهر الوليد - عميد كلية الحقوق بجامعة الأزهر (سابقًا)
- أحمد حسنية - أستاذ القانون الجنائي المشارك جامعة ظفار (سلطة عمان)
- الدكتور / أنور الشاعر - أستاذ القانون الإداري بالجامعة الإسلامية
- المستشار الدكتور / وليد مزهر - المستشار القانوني لجامعة الأقصى
- الدكتور / أحمد شهاب - أستاذ القانون الإداري المساعد
- الدكتور / أكرم مزهر - أستاذ القانون المدني المساعد
- الدكتور / نضال جرادة - أستاذ القانون المدني المساعد
- الدكتور / شادي عابد - أستاذ القانون الجنائي المساعد
- الدكتور / رائد العشي - أستاذ القانون الدستوري المساعد
- الأستاذ / عمر الأخرس - أستاذ القانون الدستوري المساعد
- الأستاذ / محمد التلباني- باحث دكتوراة
- الأستاذ / عبد الرحمن مزه- باحث دكتوراة

محامون:

- المحامي / زياد النجار - أمين سر مجلس نقابة المحامين
- الأستاذ / داود درعاوي - عضو مجلس نقابة المحامين
- المحامي/ عبد العزيز الغلاييني- عضو مجلس نقابة المحامين
- الأستاذ/ لؤي أبو جابر - عضو مجلس نقابة المحامين
- المحامي/ عاهد الشوا - المستشار القانوني ببلدية غزة (سابقًا)

- المحامي/ سمير المدني
- المحامي/ سامي حمدونة.
- المحامي/ محمد أبو علوان
- المحامي/ فهد الشويكي
- المحامي/ مختار الصعيدي
- المحامي/ زيد عزيز.
- المحامي/ محمد كحيل
- المحامي/ أحمد ضاهر
- الأستاذ/ أدهم جرادة
- الأستاذة/ شوق جعرور
- الأستاذة/ آية أبو زعيتر
- الأستاذة/ آلاء جرادة
- الأستاذة/ لمى أبو عون

- **شخصيات مجتمعية:**

- الأستاذ/ أمجد الشوا - مدير عام شبكة المنظمات الأهلية.
- الأستاذ/ جهاد حرب - باحث وكاتب فلسطيني
- الأستاذ/ بكر التركماني - الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان
- الأستاذ/ حلمي الأعرج - مدير عام مركز حريات
- الأستاذ/ وائل بعلوشة مدير مؤسسة أمان – غزة
- الأستاذ/ أشرف أبو حية - مؤسسة الحق
- الأستاذ/ علاء السكافي مدير مؤسسة الضمير
- الأستاذ/ شيرين الخطيب - مدير مركز مدى للحريات الإعلامية
- المحامي/ عمار جاموس - الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان
- الأستاذ/ عصام حسين - مدير عام مؤسسة أمان
- الأستاذ/ إبراهيم أبو شمالة المستشار القانوني (undp) سابقاً
- الأستاذ/ عمر عسولي - برنامج سواسية التابع للأمم المتحدة
- الأستاذ/ ربا النجار - إعلامية من مؤسسة «استقلال''
- الأستاذ / محمد هادية - مدير مؤسسة ACT لحل النزاعات والدراسات.

عبرت المؤسسات المنطوية في اطار **الإئتلاف الأهلي لاصلاح القضاء وحمايته** خلال الاجتماع الذي عقدنه ليوم الاثنين الموافق 10 آذار 2025 في مقر الهيئة الأهلية لاستقلال القضاء "استقلال" عن دعمها المبدئي واسنادها لهذه الخطة، وشارك ما يزيد عن 10 منظمات من أعضاء الإئتلاف في الاجتماع الذي نسقت له "استقلال" من اجل تسليم النسخة النهائية من هذه الخطة الى دولة رئيس الوزراء الدكتور محمد مصطفى يوم الاحد الموافق 16 اذار 2025 في مقر مجلس الوزراء في مدينة رام الله.

يذكر أن الائتلاف يضم المؤسسات الحقوقية التالية : كل من الهيئة الأهلية لاستقلال القضاء (استقلال) المؤسسة المستضيفة للائتلاف، ائتلاف أمان، مركز القدس للمساعدة القانونية وحقوق الانسان، مركز المرأة للإرشاد القانوني، مؤسسة الضمير لحقوق الانسان – غزة، مؤسسة أدوار للتغيير الاجتماعي، مركز حريات، الاتحاد العام للنقابات المستقلة، المرصد، المركز الفلسطيني للديمقراطية وحل النزاعات، مؤسسة ريفورم، جمعية فرسان الغد، جمعية يالو، مركز شمس لحقوق الإنسان، مركز مدى للحريات الإعلامية، مؤسسة مفتاح، مؤسسة فلسطينيات، تنمية واعلام المرأة (تام)، مركز علاج وتأهيل ضحايا التعذيب، مركز ثبات للبحوث واستطلاعات الرأي العام، ويضم في عضويته بصفة مراقب الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان.

The elaboration of this Plan been supported by Switzerland in the frame of its project called The Civil Commission for the independence of Judiciary and Rule of Law (ISTIQLAL) - Rebuilding the Justice Sector and Courts in the Gaza Strip.
The contents of this document are the sole responsibility of Istiqlal and do not necessarily reflect the views or opinions of the Representative Office of Switzerland in Occupied Palestinian Territory nor the Peace and Human Rights Division of the Swiss Foreign Ministry.
It is understood, that the Plan represents a living-document that may further evolve after the conclusion of the above-mentioned project supported by Switzerland.

تم دعم إعداد هذه الخطة من قبل سويسرا في إطار مشروعها المسمى " الهيئة الاهلية لاستقلال القضاء وسيادة القانون (استقلال)" - إعادة بناء قطاع العدالة والمحاكم في قطاع غزة.

محتويات هذا الوثيقة هي مسؤولية "استقلال" وحدها ولا تعكس بالضرورة وجهات نظر أو آراء مكتب التمثيل السويسري في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ولا قسم السلام وحقوق الإنسان في وزارة الخارجية السويسرية.

ومن المفهوم أن هذا المخطط يمثل وثيقة حية قد تتطور لاحقًا بعد انتهاء المشروع المذكور أعلاه الذي تدعمه سويسرا.

قائمة محتويات

ملخص الخطة

مقدمة

منهجية العمل

أولا: الإشكالية والمنهجية.

ثانيا: الصعوبات والتحديات.

ثالثا: تحليل عمل الأشخاص الذين تمت مقابلتهم.

القسم الاول: تقيم واقع قطاع العدالة في قطاع غزة خلال الحرب في أعقاب إبادة وتدمير مؤسساتها.

.اولا: تأثيرات الحرب على المحاكم النظامية.

ثانيا: تأثيرات الحرب على النيابة العامة.

ثالثا: تأثيرات الحرب على المحاكم الشرعية.

رابعا: تأثيرات الحرب على المحامين.

خامسا: تأثيرات الحرب على الشرطة المدنية.

القسم الثاني: ترميم وإعادة بناء مؤسسات النظام القضائي في قطاع غزة.

المرحلة الاولى: الاستجابة الطارئة وتقييم الأضرار.

المرحلة الثانية: تقديم الخدمات القضائية العاجلة.

المرحلة الثالثة: إعادة الهيكلة القضائية المؤقتة.

المرحلة الرابعة: تطوير وتعزيز بنية النظام القضائي.

المرحلة الخامسة: استدامة النظام القضائي وتعزيز قدراته.

القسم الثالث: القرارات التنفيذية اللازمة لترميم وإعادة بناء النظام القضائي

القرار الاول: تشكيل لجنة قضائية عليا لتنفيذ المرحلتين الأولى والثانية،

القرار الثاني: إعادة تشكيل مجلس القضاء الأعلى،

القرار الثالث: دمج قضاة قطاع غزة ضمن الجسم القضاء،

القرار الرابع: إعادة بناء النيابة العامة في قطاع غزة،

القرار الخامس: تشكيل لجنة خاصة لإقرار التشريعات القانونية الطارئة،

القرار السادس: تشكيل صندوق وطني لإعادة إعمار النظام القضائي في قطاع غزة،

ملاحق

الملحق رقم (١) المحور القانوني

الملحق رقم (٢) إعادة بناء النيابة العامة في قطاع غزة

الملحق رقم (٣) النظام القضائي الشرعي

الملحق رقم (٤) تعزيز دور الوسائل البديلة لحل النازعات في قطاع غزة

الملحق رقم (5) الملحوظات الخطية التي قدمها وزير العدل أ. شرحبيل الزعيم على الوثيقة.

ملخص الخطة

الهدف الأساس من هذا العمل هو تقديم خطة استراتيجية لإعادة بناء مؤسسات النظام القضائي في قطاع غزة، بعد حرب الإبادة الجماعية التي مست بكافة جوانب الحياة فيها، على أسس متينة، تضمن العدالة السريعة والفعالة لجميع أفراد المجتمع، وتعتمد على الشفافية والكفاءة والنزاهة، وتستند إلى المبادئ الأساس لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، وتتطلع الى إعادة بناء قدرات المؤسسات القضائية في غزة وفقاً لما نص عليه القانون الأساسي الفلسطيني وقانون السلطة القضائية بحيث تصبح ركيزة رئيسة من ركائز بناء الدولة، وضمان حماية حقوق الأفراد في هذه الأوقات الحرجة.

وتبلورت هذه الخطة من خلال نقاشات مفتوحة ادارتها استقلال بين المختصين في ورشتي عمل وعدد من الاجتماعات الخاصة معهم. وكذلك مراجعة العديد من التقارير التي وثّقت للاعتداءات الكبيرة والكثيرة التي احدثتها الإبادة في المجالات كافة ولاسيما بقطاع العدالة ومنظومة القضاء.

وقد تطرقت هذه الخطة الى الصعوبات والتحديات التي واجهت معدي هذه الخطة ولاسيما الانقسام التشريعي والقضائي والانقسام السياسي والجغرافي بصورة عامة بين شطري الوطن.

وانقسمت الخطة الى ثلاثة اقسام. تعرضت في قسمها الأول الى تقييم واقع قطاع العدالة في قطاع غزة في اعقاب إبادة وتدمير المحاكم والنيابة العامة والمحاكم الشرعية ونقابة المحامين وعلى الشرطة المدنية خلال الحرب الإسرائيلية في قطاع غزة. وتعرضت في القسم الثاني منها الى المراحل التي ينبغي السير فيها ل ترميم وإعادة بناء مؤسسات النظام القضائي في قطاع غزة، بحيث تكون المرحلة الأولى للاستجابة الطارئة وتقييم الأضرار، وتكون المرحلة الثانية بشأن تقديم الخدمات القضائية العاجلة.، والمرحلة الثالثة تعمل على إعادة الهيكلة القضائية المؤقتة، فيما تتطرق المرحلة الرابعة الى تطوير وتعزيز بنية النظام القضائي في الجوانب المختلفة، وتتطرق المرحلة الخامسة الى إجراءات استدامة النظام القضائي وتعزيز قدراته.

وفي القسم الثالث اشارت الخطة الى القرارات التنفيذية اللازمة لترميم واعادة بناء النظام القضائي ولاسيما: تشكيل لجنة قضائية عليا لتنفيذ المرحلتين الأولى والثانية المشار لها في القسم الاول، إعادة تشكيل مجلس القضاء الأعلى، ودمج قضاة قطاع غزة ضمن الجسم القضاء، وإعادة بناء النيابة العامة في قطاع غزة، وتشكيل لجنة خاصة لإقرار التشريعات القانونية الطارئة، وتشكيل صندوق وطني لإعادة إعمار النظام القضائي في قطاع غزة.

بالإضافة الى ذلك، اشتملت الخطة على خمسة ملاحق هامة تتضمن إجراءات تفصيلية للخطوات المقترحة في متن الخطة في الجانب القانوني وإعادة بناء النيابة العامة واحتياجات إصلاح النظام القضائي الشرعي، وأخيراً اشتمل الملحق الرابع ما ينبغي فعله لتعزيز دور الوسائل البديلة لحل النازعات من أجل المساهمة في تخفيف الأعباء عن الجهاز القضائي، هذا إضافة الى ملحوظات وزير العدل الفلسطيني.

مقدمة

خلفت الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة إبادة ودماراً هائلاً بالبشر وبالمباني والمنشآت الرسمية والأهلية. فقد اسفرت الحرب عن سقوط ما يقرب من (56) الف مواطناً فلسطينا تم قتلهم على يد الجيش الاسرائيليً، وما لا يقل (10) آلاف مفقود، وما لا يقل عن (110) آلاف جريحاً حتى نهاية العام 2024. وكان من هؤلاء ضحايا الحرب (148) عالماً وأكاديمياً وأستاذاً جامعياً وباحثاً تم قتلهم من الجيش الاسرائيلي. ومسحت (1,413) عائلة فلسطينية من السجل المدني، بقتل الأب والأم وجميع أفراد الأسرة، (3,467) عائلة فلسطينية أبادها الاحتلال ولم يتبقَّ منها سوى فرداً واحداً. و(94) ضحية سقطو من الدفاع المدني. و(35,060) طفلاً يعيشون بدون والديهم أو بدون أحدهما. و.(71,338) حالة أُصيبت بعدوى التهابات الكبد الوبائي بسبب النزوح. (26) حالة اعتقال لعناصر الدفاع المدني. و2 مليون نازح في قطاع غزة. وتدمير (213) مقراً حكومياً. وتدمير (135) مدرسة وجامعة دمرها الاحتلال بشكل كلي و353 مدرسة وجامعة دمرها الاحتلال بشكل جزئي.

وبشأن قطاع العدالة، فقد اسفرت الحرب عن مقتل (12) قاضي وعضو نيابة عامة على يد الجيش الاسرائيلي، فقد توقفت المحاكم النظامية عن العمل بشكل كامل نتيجة الأضرار البالغة التي لحقت بمبانيها ومرافقها الحيوية وما احتوته من وثائق. وقد انعكست هذه الأضرار على قدرتها على معالجة القضايا، وتحقيق العدالة بين افراد المجتمع.

إن هذه الحالة من الدمار ولاسيما ما حل بالمنظومة القضائية من أضرار وتوقف عن العمل لمدة تجاوزت الخمسة عشر شهراً استدعت أن يتم وضع خطة انقاذ عاجلة توضح الكيفية التي ينبغي العمل بها لإعادة عمل هذه المنظومة، وإعادة بناء ما دمره الاحتلال على مستوى الهياكل المؤسسية كالمحاكم ومراكز النيابة العامة ومراكز الاصلاح والتأهيل وبناء الشرطة القضائية ونظارات الشرطة ومكاتب المحامين.

رغم هذا الخراب، فقد قررت الهيئة الأهلية لاستقلال القضاء وسيادة القانون «استقلال» وضع خطة وطنية مجتمعية عملية لإعادة بناء مؤسسات النظام القضائي في القطاع، لتكون جاهزة للتنفيذ منذ اليوم الأول الذي تتوقف فيه حرب الإبادة الجماعية. فتوجهت بالتعاون مع مختصين في الشأن القضائي والقانوني من قضاة ووكلاء نيابة عامة ومحامين ومؤسسات مجتمعية وحقوقية الى وضع الخطوط العريضة لخطة وطنية مبنية على رؤى مجتمعية لإصلاح وإعادة ترميم بنا وهياكل القضاء في قطاع غزة.

لقد كان الهدف الأساس من هذه الخطة هو تقديم خطة استراتيجية لإعادة بناء مؤسسات النظام القضائي في قطاع غزة على أسس قوية، تضمن العدالة السريعة والفعالة لجميع أفراد المجتمع، وتعتمد على الشفافية والكفاءة والنزاهة، وتستند إلى المبادئ الأساس لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، وتتطلع الى إعادة بناء قدرات المؤسسات القضائية في غزة بحيث تصبح ركيزة رئيسة من ركائز بناء الدولة، وضمان حماية حقوق الأفراد في هذه الأوقات الحرجة.

لقد تبلورت هذه الخطة من خلال النقاشات المفتوحة التي أدارتها استقلال بين المختصين في ورشتي عمل وعدد من الاجتماعات الخاصة، وكذلك مراجعة العديد من التقارير التي وثّقت الاعتداءات الكبيرة والكثيرة التي احدثتها الإبادة.

منهجية العمل

اولاً: الإشكالية والمنهجية

الإشكالية الأساس لهذا التقرير تتلخص في الإجابة على السؤال التالي: "ما الآليات المناسبة لإعادة بناء مؤسسات النظام القضائي في قطاع غزة في اليوم التالي لوقف الحرب؟"

ولاستكمال هذا التقرير، تم الاعتماد على المنهج التحليلي والإحصائي كونه الأنسب لطبيعة المهمة.

كما قد هدف التقرير إلى تقديم خطة عملية قابلة للتطبيق من قبل السلطة الوطنية الفلسطينية، مع تضمينها نصوصاً قانونية رغم تحديات الانقسام التشريعي والقضائي. كما اعتمدنا على تحليل النصوص القانونية وربطها بسياسات العدالة المتبعة بما يعكس المصالح الاجتماعية التي يُفترض أن يعبر عنها المشرّع الفلسطيني، مما يجعل التشريعات أدوات حيوية ومتطورة.

ثانياً: الصعوبات والتحديات

رغم الظروف الاستثنائية التي يعيشها القطاع، لا يمكن اعتبارها مسوغاً دائماً لتعطيل إعادة بناء مؤسسات العدالة وتطويرها. بل تظل الحاجة قائمة لوجود مؤسسات عدالة قوية قادرة على أداء مهامها بحيادية تامة.

من أبرز الصعوبات التي واجهتنا:

1. الانقسام التشريعي بين الضفة الغربية وقطاع غزة، ما صعّب الوصول إلى منهج تشريعي موحد يمكن البناء عليه في المستقبل.
2. الانقسام القضائي، الذي أفرز اختلافات في الأفكار والتوجهات، ما دفعنا للبحث عن قواسم مشتركة تضمن وحدة النظام القضائي الفلسطيني وفقاً لما نص عليه القانون الأساسي الفلسطيني كجزء من مشروع بناء الدولة الفلسطينية.
3. صعوبة الوصول إلى المعلومات والإحصاءات المحدثة بسبب استمرار العدوان والانقطاع المستمر في الاتصالات والخدمات، وندرة الإحصاءات الدقيقة، نتيجة الشلل الذي أصاب المؤسسات العامة ومرافق العدالة القضائية تحديداً.
4. التغير السريع في الواقع الميداني نتيجة الدمار المستمر للنظام القضائي حيث لم تتوقف الحرب حتى لحظة الانتهاء من إعداد التقرير، وضعف الثقة بوقف العدوان، ما أثر على آمال البعض في إمكانية إعادة بناء مؤسسات النظام القضائي.
5. تقطيع أوصال قطاع غزة بفعل الحصار والعدوان، ما أعاق الوصول إلى المؤسسات القضائية التي تشملها الخطة. وتغيير الأحوال بفعل العدوان المتصاعد، ما أدى إلى تباين الأولويات من منطقة لأخرى ومن وقت لآخر.
6. التداخل بين خطة إعادة بناء مؤسسات النظام القضائي النظامي وقطاعات أخرى، مثل القضاء الشرعي والعسكري والمحاماة وغيرها.
7. لم يكن المواطن الفلسطيني بعد الحرب كما كان قبلها، فقد تعمقت خلال فترات الحرب مظاهر سلبية مثل اللصوصية والبلطجة والاستخفاف بالقانون ووصل الأمر إلى حد أخذ القانون باليد مع مئات الحالات المنافية للقانون والعرف

والمجتمعي.[1]

وبصورة عامة شكل الانقسام السياسي بين شطري الوطن التحدي والصعوبة الأكبر التي واجهتنا لدى اعداد هذه الخطة.

ثالثا: تحليل عمل الأشخاص الذين تمت مقابلتهم.

اعتمدت هذه الخطة في إعدادها على إجراء مقابلات متعمقة مع مجموعة من الخبراء والمختصين في المجالات القضائية والقانونية ذات الصلة، لتغطية مختلف الجوانب التي تحتاجها عملية إعادة بناء مؤسسات النظام القضائي بطريقة تنسجم والقانون الاساسي الفلسطيني وتحظى بتوافق وطني. تم اختيار المشاركين بناءً على تنوع خبراتهم واختصاصاتهم، مما ساهم في إثراء التحليل وتقديم رؤية شاملة تشمل الجوانب النظرية والعملية على حد سواء.

1. القضاة وأعضاء النيابة: تم إجراء مقابلات مع قضاة وأعضاء نيابة عاملين ومتقاعدين من مختلف المستويات القضائية، بما في ذلك قضاة محكمة الاستئناف والمحكمة العليا. أسهمت هذه المقابلات في فهم معمق للتحديات التي تواجه النظام القضائي، بما في ذلك القضايا المتعلقة بعمل المحاكم، استقلال القضاء، وانقسام المؤسسات القضائية. كما تناولت المقابلات آراء القضاة وأعضاء نيابة حول الإصلاحات المطلوبة لتحقيق العدالة وتعزيز ثقة الجمهور بالنظام القضائي.

2. الأكاديميون وأساتذة القانون: تضمنت الدراسة مقابلات مع أساتذة جامعيين متخصصين في القانون الدستوري والإداري وقوانين حقوق الإنسان. ساعدت هذه الفئة في تقديم تحليلات أكاديمية عميقة للنصوص التشريعية ذات الصلة، وربطها بالسياسات العدلية والاجتماعية التي ينبغي أن تكون نواة عملية الإصلاح.

3. المحامون والمستشارون القانونيون: ساهمت آراء المحامين في فهم العقبات التي تواجه الممارسة اليومية للعمل القانوني، بما في ذلك نقص الموارد وصعوبة الوصول إلى العدالة في ظل الانقسام السياسي والعدوان المستمر. كما ناقش المحامون حلولاً لتطوير مهنة المحاماة وضمان تكاملها مع القضاء.

4. المختصون في المؤسسات الحقوقية: تم الاستعانة بممثلين عن المؤسسات الحقوقية والهيئات المستقلة، مثل الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، الذين قدّموا رؤية حول حقوق الإنسان والعدالة الانتقالية. تناولت هذه المقابلات أهمية رصد الانتهاكات القانونية خلال العدوان وإعادة بناء الثقة بين المجتمع والمؤسسات القضائية.

1 مقابلة: د. عماد حمتو، عميد المعاهد الأزهرية (سابقاً)، 6/11/2024م

القسم الأول

تقيم واقع قطاع العدالة في قطاع غزة خلال الحرب في اعقاب إبادة وتدمير مؤسساتها

شهد النظام القضائي في قطاع غزة تحديات ومعوقات كبيرة نتيجة للدمار الشامل الذي لحق بمرافق العدالة والبنية التحتية، مما أثر سلبًا على قدرته على أداء مهامه[2].

ومن أبرز هذه التحديات هو التدمير الواسع للبنية التحتية القضائية، حيث تم تدمير المحاكم، النيابات، المختبرات الجنائية، ومرافق الطب الشرعي؛ ونقابة المحامين، واستهداف العاملين في هذه المرافق مما شل العمل القضائي بصورة شبه مطلقة، وحال دون قدرة النظام القضائي على تقديم العدالة. إضافة إلى ذلك، يعاني النظام من الاختلال الناجم عن الانقسام بين الضفة الغربية وقطاع غزة، مما يعيق التنسيق الفعّال بين المؤسسات القضائية. إلى جانب ذلك، تم فقدان الوثائق والمستندات والحجج القانونية بسبب الدمار الذي طال المنشآت القضائية أو الاستيلاء عليها، مما يعطل قدرة المواطنين على إثبات حقوقهم أمام المحاكم. ويعاني الكوادر القضائية كباقي أبناء قطاع غزة من ضغط نفسي واجتماعي كبير نتيجة للأوضاع الحالية، مما يؤثر مستقبلاً على كفاءتهم في أداء مهامهم.

هذا الواقع تطلب خطة عاجلة وشاملة لإعادة بناء مؤسسات النظام القضائي الفلسطيني في قطاع غزة، بهدف استعادة النظام القانوني وتوفير العدالة للجميع في ظل الظروف الاستثنائية الراهنة.[3]

وفيما يلي الجوانب المختلفة للقضاء في قطاع غزة التي طالها الدمار والإبادة الجماعية:

أولاً: تأثيرات الحرب على المحاكم النظامية.

إضافة إلى مقتل (12) قاضي وأعضاء نيابة عامة، توقفت المحاكم النظامية عن العمل بشكل كامل نتيجة الأضرار البالغة التي لحقت بمبانيها ومرافقها الحيوية. وقد انعكست هذه الأضرار على قدرتها على معالجة القضايا القانونية. وفيما يلي تفاصيل الأضرار التي لحقت بأبرز المحاكم في قطاع غزة[4] :

1. محكمة شمال غزة (صلح وبداية شمال غزة):
   - تعرضت لأضرار جزئية نتيجة القصف المباشر أو القريب، مما أدى إلى فقدان القدرة التشغيلية.
   - الخسائر الرئيسة: تم فقد جميع الملفات الورقية الخاصة بالقضايا وتقدر بمائة ألف ملف، وهو ما يشكل عقبة كبيرة في متابعة الدعاوى القانونية القائمة والجديدة.[5]
2. قصر العدل في غزة (محاكم الصلح، البداية، الاستئناف، والعليا):

2 خلت الوثيقة من إعادة النظر بالأحكام الصادرة عن محاكم غزة خلال فترة الانقلاب السابقة والتي بني بعضها على مظالم وأضاع الحقوق من قبل شخصيات متنفذة قائمة على مصالح حزبية وهذا يتطلب الإشارة اليه والنظر فيه. مقابلة : د. عماد حمتو ، عميد المعاهد الأزهرية (سابقاً) ، 6/12/2024م .

3 مقابلة حوارية مع المستشار/ اسحق مهنا نائب رئيس المحكمة العليا (متقاعد)، والمستشار / مازن سيسالم نائب رئيس المحكمة العليا (متقاعد)، بتاريخ 2/11/2024م .

4 تقارير الباحثين بالمركز العربي للعلوم الجنائية، غزة، ٢٠٢٤م.

5 تقرير الهيئة المستقلة لحقوق الانسان ، استهداف جيش الاحتلال لأجهزة إنفاذ القانون في قطاع غزة إنهاءٌ لسيادة القانون وتعميق للمأساة الإنسانية ، سبتمبر 2024م ، ص ٧ :
https://www.ichr.ps/reports/10943.html

- الاحتلال والاستيلاء: تم تحويل قصر العدل الذي شُيد 2018 إلى مركز احتلال عسكري، وتم الاستيلاء على جزء كبير من الملفات الورقية والبيانات الرقمية المحوسبة الموجودة داخله.
- التدمير الشامل: لاحقًا، تم نسف المبنى بالكامل باستخدام المتفجرات، مما أدى إلى دمار شامل.
- نتج عن هذا الاستهداف إتلاف عدد كبير من الملفات القضائية. ويقدر عدد الملفات القضائية التي تم إتلافها جرّاء هذا التدمير (1,210,000) ملفاً تقريباً [6] .
- خسائر إضافية: الركام الناتج عن تدمير المبنى جرى استخدامه في مشروع الميناء الأمريكي، مما حال دون إعادة بناء القصر أو استعادة أي من محتوياته.

3. محكمة دير البلح:

- الوضع الحالي: مقر المحكمة عبارة عن مبنى مستأجر ولم يتعرض لأي أضرار مادية.
- العمليات القضائية: رغم سلامة المبنى، فإن تعطيل شبكة القضاء العامة في القطاع حال دون إمكانية استمرار العمل في المحكمة.

4. محكمة خانيونس (صلح وبداية خانيونس):

- تعرض مبنى المحكمة لأضرار جزئية نتيجة القصف، ما أثر على البنية التحتية.
- الخسائر الرئيسة: فقدت المحكمة كافة الملفات والوثائق القضائية وتقدر (150.000)، إضافة إلى خسارة جميع اللوجستيات مثل الأثاث، والمعدات التقنية، وأنظمة الحوسبة [7] .

5. محكمة رفح (صلح وبداية رفح):

- السرقة والتدمير: قبل قصف المحكمة، تعرض المبنى للسرقة، حيث تم نهب الأثاث، والأجهزة التقنية، والملفات المهمة وتقدر (60,000) ملف [8] .
- القصف: لاحقًا، تم تدمير المحكمة جزئيًا عبر القصف المستهدف.
- الوضع الحالي: ما زالت عمليات القصف مستمرة في المنطقة المحيطة بالمحكمة، مما يزيد من تعقيد استعادة عملها أو تقييم الأضرار بشكل دقيق.

ثانيًا: تأثيرات الحرب على النيابة العامة.

شهدت النيابة العامة في قطاع غزة تأثيرات عميقة نتيجة الحرب، حيث تعرضت معظم مقراتها؛ إما للتدمير الكلي أو الجزئي. أدى هذا الدمار إلى توقف عمل النيابة العامة بالكامل، وانعكس ذلك على قدرتها في تحقيق العدالة الجنائية ومتابعة القضايا القانونية. ويمكن تلخيص أبرز الأضرار التي لحقت بمكاتب النيابة العامة على النحو التالي [9] :

1. مكتب النائب العام.

6 تقرير الهيئة المستقلة لحقوق الانسان ، مصدر سابق ، ص 7 .
7 تقرير الهيئة المستقلة لحقوق الانسان ، مصدر سابق ، ص 7 .
8 تقرير الهيئة المستقلة لحقوق الانسان ، مصدر سابق ، ص 7 .
9 تقارير الباحثين بالمركز العربي للعلوم الجنائية ، غزة ، 2024م .

دُمر بشكل كلي المقر الرئيس للنيابة العامة ومكتب النائب العام في الطابقين العلويين، وكذلك مقر نيابة المؤسسات في أنصار، فيما دمر جزئياً مقر النيابة الجزئية في شارع الشفاء.

2. نيابة الشمال:

- وضع المبنى: لا تتوفر معلومات مؤكدة حول وضع المبنى نتيجة الحرب، إلا أن التقارير الأولية تُشير إلى تعرضه للتدمير الكلي.
- التأثيرات المحتملة: فقدت النيابة القدرة على متابعة القضايا الجنائية في منطقة شمال القطاع، مع ضياع الملفات الورقية والرقمية الخاصة بالقضايا الجارية.

3. نيابات غزة الجزئية:

- القصف والتدمير: تعرضت مقرات النيابة الجزئية في غزة لقصف أدى إلى تدمير جزئي للمباني.
- خسائر في الوثائق والمعدات: أضر هذا الدمار بمكاتب النيابة وبنيتها التحتية، وأدى إلى تعطل أنظمة الحوسبة وفقدان ملفات حساسة متعلقة بالقضايا الجنائية.

4. نيابة الوسطى:

- القصف والتدمير: تعرضت لتدمير جزئي نتيجة استهدافها المباشر خلال الهجمات.
- السرقة والتعدي: تم اقتحام مبنى النيابة وسرقة ملفات ووثائق حساسة تتعلق بقضايا جنائية معقدة، إضافة إلى فقدان بعض المعدات التقنية مثل الحواسيب والأثاث.
- الأثر القضائي: أدى فقدان الملفات إلى تعقيد إمكانية استئناف الإجراءات القانونية، وزيادة حالة الفوضى القانونية في المنطقة.

5. نيابة خان يونس:

- الأضرار الكبيرة: تعرضت النيابة لأضرار جسيمة جراء القصف، رغم عدم توفر تفاصيل دقيقة حول حجم التدمير الذي أصاب المبنى.
- التأثير على العمليات القضائية: أدت الأضرار إلى توقف كامل لعمل النيابة، مع استحالة الوصول إلى البيانات أو متابعة القضايا في منطقة خان يونس.

6. نيابة رفح:

- القصف المباشر: تعرضت مباني النيابة في رفح إلى القصف المباشر أثناء العملية البرية في المنطقة، ما تسبب في تدمير جزئي أو كلي للمبنى.
- التوقف عن العمل: منذ بداية العمليات العسكرية، توقفت النيابة عن العمل بالكامل، مع عدم توفر معلومات دقيقة حول الوضع النهائي للمبنى أو الملفات التي كانت محفوظة فيه.

ثالثا: تأثيرات الحرب على المحاكم الشرعية.

يوجد في قطاع غزة (13) مقراً للمحاكم الشرعية موزعة على المحافظات الخمس بما فيها مقر المجلس الأعلى للقضاء الشرعي[10].

تعرضت المحاكم الشرعية في قطاع غزة لأضرار جسيمة نتيجة الحرب المستمرة، ما أدى إلى تعطيل خدماتها بشكل شبه كامل. شملت الأضرار تدميرًا كليًا لبعض المباني وأضرارًا جزئية للبعض الآخر، مما أثر على قدرة المحاكم الشرعية على تقديم خدماتها الأساس[11]، مثل الفصل في القضايا المتعلقة بالأحوال الشخصية كالزواج، الطلاق، الميراث، والحجج الشرعية.[12]

وفور بدء الحرب في السابع من أكتوبر 2023م أصدر المجلس الأعلى للقضاء الشرعي قراراً بتعليق عمل المحاكم الشرعية، على أن تُعد الفترة القادمة وحتى يوم استئناف الدوام فترة وقف للمدد القانونية..[13]

وفيما يلي تفصيل للأضرار التي لحقت بالمحاكم الشرعية:[14]

1. محكمة شمال غزة:
   - وضع المبنى: تعرضت المحكمة لتدمير كامل، ولم يتبق منها أي منشآت صالحة للعمل.
   - فقدان الخدمات: أدى تدمير المحكمة إلى تعطيل جميع القضايا قيد النظر وضياع ملفات القضايا والإجراءات المتعلقة بها.
2. محكمة الشجاعية:
   - الأضرار: تعرضت المحكمة للحرق بالكامل، مما أدى إلى فقدان الأرشيف والوثائق القانونية المرتبطة بالمحكمة.
   - الأثر: أصبح الوصول إلى العدالة في هذه المنطقة شبه مستحيل نتيجة فقدان الملفات وقاعدة البيانات.
3. محاكم غزة الشرعية:
   - الأضرار الناتجة عن القصف: تعرضت جميع المحاكم الشرعية في مدينة غزة للقصف، مع تفاوت في مستوى الأضرار.
   - قسم التنفيذ: احترق بالكامل، مما أدى إلى فقدان الوثائق المتعلقة بإنفاذ القرارات الشرعية والقانونية.
   - تعطيل العمل: توقف تام في إجراءات القضايا داخل هذه المحاكم، مما زاد من معاناة المواطنين الذين يعتمدون على هذه الخدمات بشكل أساس.
4. محكمة الوسطى:

10 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني : https://www.pcbs.gov.ps/statisticsIndicatorsTables.aspx?lang=ar&table_id=2085

11 يستلزم وجود لجان الأسرة للإصلاح داخل المحاكم الشرعية في تخفيف حالات الطلاق والحد من المشاكل القضائية في نظام الأسرة . مقابلة : د. عماد حمتو ، عميد المعاهد الأزهرية (سابقاً) ، ٢٠٢٤/١٢/٦م .

12 مقابلة مع القاضي الشرعي / محمد عدلي الشاعر ، ٢٠٢٤/١١/٢٥م .

13 قرار المجلس الأعلى للقضاء الشرعي .

14 تقارير الباحثين بالمركز العربي للعلوم الجنائية ، غزة ، ٢٠٢٤م .

- وضع المبنى: لم تتعرض المحكمة لأي أضرار جسيمة، وهي سليمة من الناحية الهيكلية.
- الاستخدام الحالي: يتم استخدامها حاليًا لإيواء النازحين الذين فروا من مناطق أخرى نتيجة القصف، ما جعلها غير قادرة على تقديم خدماتها القانونية.

5. محكمة خانيونس:

- الأضرار الناتجة عن القصف: تعرض المبنى للقصف، ما تسبب في تدميره جزئيًا.
- فقدان الملفات: أدى القصف إلى فقدان كافة الملفات والأرشيف القانوني، مما أضر بمسار القضايا والقدرة على استئناف الإجراءات القانونية في المستقبل.

6. محكمة رفح:

- غياب المعلومات: لا تتوفر معلومات دقيقة حول وضع المحكمة، لكن يُعتقد أنها تعرضت لأضرار نتيجة العمليات العسكرية في المنطقة.
- التأثير على الخدمات: أدى غياب المحكمة أو توقفها إلى تعميق أزمة العدالة في المنطقة الجنوبية من قطاع غزة.

ورغم الأضرار الكبيرة التي لحقت بالمحاكم الشرعية، حاولت المؤسسات القضائية إيجاد حلول مؤقتة لضمان تقديم الحد الأدنى من الخدمات الشرعية الأساس. شملت هذه الحلول[15] :

- استخدام مقرات بديلة: تم اختيار مواقع بديلة لتقديم خدمات الزواج، الطلاق، والحجج الشرعية. المواقع المعتمدة هي:
  1. عيادة الشيخ رضوان: لتلبية احتياجات المواطنين في المناطق الشمالية.
  2. الوسطى: لتقديم الخدمات للمناطق الوسطى من القطاع.
  3. خانيونس: لخدمة سكان المناطق الجنوبية.
  4. رفح: في كراج خانيونس بسوق الحبش، كموقع مؤقت لخدمة سكان رفح.
- التنسيق مع القضاة: تم تعيين قضاة في هذه النقاط لتلبية الاحتياجات الملحة للمواطنين بشكل مؤقت.

رابعا: تأثيرات الحرب على المحامين.

اسفرت الحرب عن مقتل 178 محام على يد الجيش الاسرائيلي، كذلك تعرضت نقابة المحامين في غزة لأضرار مباشرة نتيجة استهداف مقراتها، إضافة الى تدمير ما يزيد عن (١٠٠٠) مكتب محامي بما تشمله هذه المقرات والمكاتب من وثائق ومعلومات رسمية وقانونية ومعاملات مالية للمواطنين كالشيكات وعقود البيع.[16] ما أثر على دورها في دعم المحامين وتنظيم العمل القانوني في القطاع بعامة.

كما أثرت الحرب سلباً على المحامين المتمرنين وطلبة كليات الحقوق والقانون من حيث تحصيلهم العملي والعلمي وزادت

15 مقابلة مع القاضي الشرعي / محمد عدلي الشاعر ، ٢٠٢٤/١١/٢٥م .

16 لقاء مع المحامي / زياد النجار أمين سر مجلس نقابة المحامين بتاريخ ٢٠٢٤/١٢/٢٢م. وقدرها ب (٨٠٠) في لقاء مع المحامي / عبد العزيز الغلاييني، عضو مجلس النقابة، ٢٠٢٤/١٢/١م.

مـن معناتهـم وشـلت حياتهـم العلميـة بصـورة كاملـة أو جزئيـة؛ خاصـة فـي ظـل تدميـر نقابـة المحاميـن والجامعـات والمعاهـد والكليـات.

1. الأضرار المادية:
   - تدمير المقرات:
     - تعرض المقر الرئيس للنقابة في مدينة غزة للتدمير الكامل.
     - مقر النقابة في خانيونس تعرض للتدمير أيضًا.
     - المقر المستأجر في رفح يُعتقد أنه تعرض لأضرار كبيرة نتيجة العمليات البرية.
   - فقدان الوثائق: تم سرقة مستندات وأوراق قانونية مهمة من مقر النقابة في غزة، مما أثر على تنظيم العمل النقابي والمهني.
2. توقف العمل:
   - توقفت النقابة عن العمل بالكامل خلال فترة الحرب بسبب تدمير مقراتها وعدم توفر بيئة مناسبة للعمل.
   - لم تتمكن النقابة من توفير الدعم المهني اللازم للمحامين الذين فقدوا مكاتبهم أو تعرضوا للضرر الشخصي.
3. المساعدات المالية:
   - رغم الأضرار الكبيرة، بذلت النقابة جهودًا لدعم المحامين من خلال تقديم مساعدات مالية عاجلة على ثلاث دفعات:
     - الدفعة الأولى: 500 شيكل لكل محامٍ.
     - الدفعة الثانية: 400 شيكل لكل محامٍ.
     - الدفعة الثالثة: 600 شيكل لكل محامٍ.
4. الخسائر البشرية:
   - بلغت الخسائر البشرية في قطاع المحامين (871) محاميًا ومحامية قتلوا نتيجة القصف والعمليات العسكرية الإسرائيلية، ، مع استمرار ارتفاع هذا العدد مع تواصل الحرب[17].

خامسا: تأثيرات الحرب على الشرطة المدنية.

تسببت الحرب في غزة بأضرار جسيمة لجهاز الشرطة المدنية البالغ تعدادها قبل الحرب (7451) شرطي[18]، الذي يُعد من الركائز الأساس لاستقرار الأمن الداخلي وتنظيم الحياة اليومية للمواطنين.

ونشير إلى أن تقرير «جولد ستون» الصادر عن مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم سبتمبر 2009م، اعتبر أن الهجوم العسكري الذي شنته (إسرائيل) على مقرات جهاز الشرطة في القطاع هو فعل مخالف للقانون الدولي الإنساني؛ باعتبار أن جهاز الشرطة في قطاع غزة هو (هيئة مدنية مكلفة بإنفاذ القانون).[19]

17 تقارير الباحثين بالمركز العربي للعلوم الجنائية، غزة، ٢٠٢٤م.

18 عدد أفراد الشرطة في مراكز الشرطة في قطاع غزة حسب الفئات العمرية سنة 2023م الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: https://www.pcbs.gov.ps/statisticsIndicatorsTables.aspx?lang=ar&table_id=3631

19 (Microsoft Word - A HRC 12 48 FOR PROCESSING _250909_ cleared by CL, FM & GC.doc (ohchr.org ..أو انظر إلى ملخص تقرير «غولدستون» باللغة العربية على الرابط: (untitled (wafa.ps

وتضمنت الأضرار ما يلي:[20]

1. تدمير مراكز الشرطة:

- شملت المراكز التي دُمرت مباني قيادات الشرطة، مراكز الإصلاح والتأهيل، ومكاتب الأقسام الجنائية والإدارية.
- يوجد في قطاع غزة (22) مركز شرطة بما تشمله هذه المراكز من أماكن احتجاز (نظارات شرطة)، ومكاتب التحقيق ومقرات المباحث العامة وإدارة مكافحة المخدرات.
- ويوجد خمس مقرات على مستوى القطاع كمقرات إدارة لمحافظات الشرطة، إضافة إلى مقر الجوازات (مدينة عرفات للشرطة)، والذي يضم مكتب مدير عام جهاز الشرطة والإدارات المتخصصة والإدارات المركزية للمباحث العامة ومكافحة المخدرات ومقر الأدلة الجنائية.
- استهدفت قوات الاحتلال مقرات الأجهزة الشرطية في القطاع، حيث دمرت (19) مركز شرطة بشكل كلي، فيما دُمر جزئياً (3) مراكز شرطة في المحافظة الوسطى، إضافة إلى تدمير (4) مقرات إدارات محافظات الشرطة بشكل كلي و(1) بشكل جزئي، كما دمر بالكامل مقر الجوازات بما يتضمنه من إدارات ووحدات[21].

تدمير مراكز الإصلاح والتأهيل:

يوجد في القطاع (6) مراكز إصلاح وتأهيل، إضافة إلى مقر الإدارة العامة لمراكز الإصلاح والتأهيل، موزعة على مستوى المحافظات بقدرة استيعابية لعدد (2582) نزيلاً ونزيلة، بين موقوف ومحكوم، وقد استهدفتها قوات الاحتلال الإسرائيلي وكانت النتيجة على النحو الآتي[22]:

- تم تدمير مقر الإدارة العامة لمراكز الإصلاح والتأهيل بشكل كلي، إضافة إلى تدمير (4) مراكز إصلاح وتأهيل بشكل كلي ومركزي إصلاح وتأهيل بشكل جزئي.

2. الخسائر البشرية:

- فقد جهاز الشرطة العديد من ضباطه وعناصره بسبب الاستهداف المباشر لمراكزهم ومقراتهم أثناء القصف، حيث قتل من العاملين الشرطة ما يزيد على (5000) شرطي في إطار الاستهداف المباشر كعاملين في المهام الشرطية في ضبط الأمن وتأمين المساعدات أو استهداف الأماكن السكانية بشكل عشوائي أو استهدافهم كمواطنين في أماكن نزوحهم [23] .

1. الشلل التام لجهاز الشرطة:

- أدى فقدان البنية التحتية والمعدات وغياب العديد من الكوادر إلى تعطيل شبه كامل للعمل الشرطي.
- توقفت معظم الخدمات الأمنية الأساس التي تشمل حفظ النظام، تنفيذ القانون، وضمان سلامة الأفراد والممتلكات.

20 تقارير الباحثين بالمركز العربي للعلوم الجنائية، غزة، ٢٠٢٤م.
21 تقرير الهيئة المستقلة لحقوق الانسان، مصدر سابق، ص ٤.
22 تقارير الباحثين بالمركز العربي للعلوم الجنائية، غزة، ٢٠٢٤م.
23 تقرير الهيئة المستقلة لحقوق الانسان ، مصدر سابق ، ص ٤ . مقابلة : د. عماد حمتو ، عميد المعاهد الأزهرية (سابقاً) ، ٢٠٢٤/١٢/٦م .

2. فقدان الملفات والمعدات:

- تدمير مراكز الشرطة تسبب بفقدان الأرشيف الخاص بالقضايا الجنائية، سجلات النزلاء والموقوفين، والتجهيزات التكنولوجية التي كانت تُستخدم في التحقيقات والأعمال الإدارية[24] .

3. غياب الأمن الداخلي:

- في ظل غياب دور الشرطة، عانى القطاع من فراغ أمني أدى إلى انتشار الجرائم الصغيرة مثل السرقة وأعمال الشغب، مما زاد من معاناة السكان في ظل الحرب. ومن أبرز الآثار المترتبة على الحرب هي تدمير المحاكم والمرافق القضائية الأخرى، ما تسبب في فقدان القدرة على تقديم الخدمات القانونية بشكل فعال. كما أن فقدان الوثائق الهامة وزيادة تراكم القضايا المتراكمة قد زاد من تعقيد الوضع وأدى إلى تعطيل العدالة. في هذا السياق، تبرز أهمية تطوير نظام قضائي مرن وقادر على التكيف مع الظروف الاستثنائية.

24 الأستاذ/ بكر التركماني – الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، مقابلة ٢٠٢٤/١١/١٨م .

القسم الثاني

إعادة بناء مؤسسات النظام القضائي الفلسطيني في قطاع غزة

في ضوء الدمار الشامل الذي تعرض له قطاع العدالة في غزة نتيجة الحرب الأخيرة 2023-2025 م التي اتسمت قانونيا استناداً الى ما صدر ن المقررين الخاصيين للأمم المتحدة والقبول الشكلي لدعوى جنوب افريقيا في محكمة العدل الدولية بأنها حرب احتوت على جرائم إبادة بحق الشعب الفلسطيني؛ بل كان جزءً منها إبادة مكونات نظام العدالة في قطاع غزة، أصبح من الضروري اتخاذ خطوات عاجلة لإعادة بناء هذا القطاع الحيوي. فالنظام القضائي يشكل حجر الزاوية في تحقيق العدالة وتعزيز الاستقرار الاجتماعي، ويعكس قدرة المجتمع على النهوض مجددًا.

تتطلب هذه المهمة استجابة شاملة ومتعددة المراحل تضمن إعادة تأهيل البنية التحتية وبناء المرافق المدمرة، استعادة الوثائق المفقودة، وتطوير آليات العمل القضائي بما يتماشى مع التحديات المستجدة.

من خلال هذه الوثيقة، نهدف إلى وضع خطة استراتيجية لإعادة بناء مؤسسات النظام القضائي الفلسطيني في قطاع غزة، حيث تشمل الخطة خطوات عملية تتوزع على خمس مراحل أساس.

تهدف الخطة إلى إعادة إعمار المؤسسات القضائية المتضررة، وضمان وصول المواطنين إلى العدالة بشكل سريع وعادل، ومعالجة القضايا المستجدة بما يعزز مصداقية النظام القضائي في المجتمع.

كما تسعى الخطة للعمل من أجل إصدار تشريعات مرحلية مرنة تتناسب مع الظروف الطارئة وتستجيب للواقع الآني [25]، وتأهيل القضاة وأعضاء النيابة والكوادر القضائية عبر برامج تدريبية متخصصة لتمكينهم من اتخاذ قرارات سريعة وعادلة. بالإضافة إلى تعزيز التعاون مع المؤسسات الدولية والمحلية لتقديم الدعم الفني واللوجستي، والتصدي للقضايا الحساسة، مثل الجرائم القائمة على النوع الاجتماعي والنزاعات القانونية على الممتلكات، ورعاية الأطفال الذين فقدوا اسرهم.

وفي الختام، ولان قسّمت هذه الخطة الى مراحل إلا أن هذا لا يعني بالضرورة ان العمل وفق هذه المراحل سيتم بالتوالي من الناحية الزمنية بحيث لا نبدأ في المرحلة الثانية إلا بعد أن ننتهي من المرحلة الأولى، وإنما قد يتم العمل في اكثر من مرحلة بالتوازي إذا ما استدعت الحاجة ذلك.

ب. أهداف الخطة

1. إعادة إعمار المؤسسات القضائية المتضررة وتزويدها بالتكنولوجيا الحديثة لضمان كفاءة الأداء القضائي.
2. ضمان وصول المواطنين إلى العدالة بشكل سريع وناجز، ومعالجة القضايا والمظالم المستجدة بما يعزز مصداقية النظام القضائي في المجتمع.
3. إصدار تشريعات مؤقتة ومرنة تتماشى مع التحديات الراهنة، وتوفير سياسات قانونية تدعم حقوق الإنسان وتواكب الحالة الطارئة.
4. تأهيل القضاة وأعضاء النيابة والكوادر المساعدة من خلال برامج تدريبية متخصصة لتمكينهم من اتخاذ قرارات سريعة وناجزة في ظل الظروف الاستثنائية.

25 الأستاذ/ إبراهيم أبو شمالة – المستشار القانوني **(UNDP)**.مقابلة ٢٠٢٤/١١/١٢م.

5. التعاون مع المؤسسات الدولية والمحلية لتقديم الدعم الفني واللوجستي، وتعزيز الشراكة مع المجتمع المدني والمؤسسات القانونية لبناء الثقة وتقديم خدمات قانونية طارئة.

6. معالجة القضايا الحساسة مثل الجرائم القائمة على النوع الاجتماعي والنزاعات القانونية على الممتلكات، وتوفير آليات لحماية حقوق الأفراد المتضررين من فقدان الوثائق والموارد الأساسية.

ت. الإطار الزمني لتنفيذ الخطة ومراحلها

رأى البعض ضرورة أن تشمل الخطة مراحل متعددة في الأولى تتطلب حصر الأضرار المادية وتشكيل مجلس أعلى للقضاء بعد دمج القضاة الذين ينطبق على تعينهم قانون السلطة القضائية ؛ مع تشكيل لجنة استشارية مكونة من قضاة وأكاديميين وحقوقيين ومحامين ، وبعد فترة تبدأ عملية تعافي القضاء مع توفر آليات بديلة لتحقيق العدالة في مراكز الايواء ووضع لوائح لهذه اللجان من خلال بدائل الدعوى المدنية: كالتحكيم والوساطة[26] .

تستغرق الخطة الوطنية لإعادة بناء مؤسسات النظام القضائي في قطاع غزة ثلاث سنوات، بناءً على الإمكانيات المتاحة والمتوقع توفيرها. ومن المقرر ان يتم تنفيذ الخطة على خمس مراحل، وهي:

المرحلة الأولى: الاستجابة الطارئة وتقييم الأضرار.

الأهداف

1. تقييم حجم الأضرار التي تعرضت لها المنشآت القضائية، مثل المحاكم، النيابات، مراكز الشرطة، وغيرها.
2. تقدير الضرر في البنية التحتية واحتياجات التعويضات (المباني، المعدات، الوثائق).
3. تحديد أولويات التدخلات العاجلة لضمان استئناف العمل القضائي بأسرع وقت ممكن.

الأنشطة

1. إجراء مسح شامل للمؤسسات القضائية المتضررة.
2. وضع خطة طوارئ لإصلاح البنية التحتية وتوفير الخدمات الأساسية لاستئناف العمل القضائي.
3. تشكيل لجنة تقدير الأضرار والتعويضات، ويفضل الاستعانة بالفنيين المختصين بوزارة الاشغال العامة [27].
4. اصدار تقرير شامل بالأضرار التي اصابت قطاع العدالة، والتكلفة المالية المتوقعة لاعادة بناء القضاء وقطاع العدالة في مراحله الخمسة.

الخطوات العملية لتنفيذ هذه المرحلة

إن تنفيذ خطة إعادة بناء مؤسسات النظام القضائي في المحافظات الجنوبية (قطاع غزة) يتطلب، منذ اللحظة الأولى لوقف الحرب، القيام بتقييم شامل للأضرار التي أصابت منظومة العدالة من أجل إعادة بناءها وضمان سير العمل القضائي

26 أ. أمجد الشوا ، التعليق على الدراسة بتاريخ ٦ / ١٢ / ٢٠٢٤م .
27 الدكتور / شريف بعلوشة وكيل النيابة وأستاذ القانون الإداري المساعد ، مقابلة ٢٠٢٤/١١/١٤م .

بالطريقة المطلوبة. وفي هذا الإطار، يتم تحديد الأضرار الناجمة عن النزاع وتقدير التعويضات المستحقة للعاملين في النظام القضائي والمحامين[28] . وإن تنفيذ هذه المرحلة يتطلب القيام بالخطوات التالية:

1. تشكيل لجنة تقدير الأضرار والتعويضات.

تشكل لجنة متخصصة من أجل تقدير الأضرار التي لحقت بالمرافق القضائية وتحديد التعويضات المستحقة[29].

ويجب أن تتكون اللجنة من قاضٍ بالمحكمة العليا بالإضافة إلى عدد من القضاة وأعضاء النيابة، على أن يكون لها الحق في الاستعانة بعدد كافٍ من الخبراء.

وستقوم اللجنة بتقديم تقريرها الأولي في غضون شهرين من بدء عملها، مع تقديم تقرير نهائي خلال ستة أشهر.

- الأضرار المادية: تشمل تدمير المحاكم، النيابات، مراكز الشرطة، وفقدان البنية التحتية للنظام القضائي وفقدان المعدات[30]. كما تشمل الأضرار الموجهة للعاملين في النظام القضائي مثل تدمير الممتلكات الشخصية.
- الأضرار الإدارية: توقف العمل القضائي نتيجة دمار المرافق، وفقدان الوثائق والملفات القانونية، وضياع السجلات التي كانت تحتفظ بها المؤسسات القضائية.
- النقص في الموارد البشرية: يشمل نقص الكوادر القضائية نتيجة القتل، النزوح، والإصابات مما يؤثر ذلك بشكل مباشر على استمرارية العمل القضائي.

2. حصر مقار المحاكم والنيابات وتوفير البدائل.

- حصر المباني المتضررة: يتم تقييم المباني التي كانت تستخدم كمقار للمحاكم والنيابات، وفحص صلاحيتها للعودة للعمل. يشمل ذلك معاينة الحالة الهندسية لهذه المباني، وتبييضها من بقايا أية مواد متفجرة، وتحديد مدى إمكانية ترميمها أو استبدالها [31] .
- توفير مقار بديلة: تجهيز مقار مؤقتة للمحاكم والنيابات، سواء من خلال استئجار مقار خاصة أم استخدام كرفانات أو مقرات حكومية بديلة، لضمان استئناف العمل القضائي بعد انتهاء الحرب[32].
- إصلاح الشوارع والمداخل: يجب أن تتماشى عملية إعادة بناء البنية التحتية مع الحاجة إلى تسوية الشوارع المؤدية للمحاكم والنيابات وضمان وصول ذوي الاحتياجات الخاصة، مع مراعاة الظروف الديمغرافية التي نتجت عن الحرب.

3. تقييم وترميم البنية القضائية البشرية والنيابة العامة.

- حصر القضاة وأعضاء النيابة المتضررين: يتم تحديد عدد القضاة وأعضاء النيابة الذين فقدوا حياتهم أو أصيبوا إصابات خطيرة تعيقهم عن ممارسة مهامهم.
- تقديم سكن مؤقت أو بدل سكن: يتم توفير سكن مؤقت أو بدل سكن للقضاة وأعضاء النيابة الذين فقدوا منازلهم، لمدة لا تزيد عن ثلاث سنوات.

28 الأستاذ / محمد التلباني باحث دكتوراة، مقابلة بتاريخ ٢٠٢٤/١١/١٦م.
29 المستشار / فايز حماد، المستشار / منير العقبي، المحامي / عبد العزيز الغلاييني د. عمر التركماني، وكيل النيابة (لقاءات سابقة).
30 أ. أمجد الشوا، التعليق على الدراسة بتاريخ ٦ / ١٢ / ٢٠٢٤م.
31 الدكتور / زاهر السقا، قاضي (متقاعد)، مقابلة بتاريخ ٢٦ / ١١ / ٢٠٢٤م.
32 المستشار/ أحمد المغني – النائب العام وقاضي المحكمة العليا (متقاعد) مقابلة ٢٠٢٤/١٢/٥م، الأستاذ/ إبراهيم أبو شمالة – المستشار القانوني (UNDB).، مقابلة ٢٠٢٤/١١/١٢م.

- حصر الكوادر المتبقية: يتم تحديد القضاة وأعضاء النيابة الموجودين، مع تحديد مدى توافق عددهم مع احتياجات المحاكم والنيابات لضمان سير العمل القضائي بكفاءة.

- انتداب قضاة وأعضاء نيابة:: يتم تخصيص قضاة وأعضاء نيابة للقيام بأعمال قضائية محددة أو العمل في لجان فرعية بناءً على قدراتهم القانونية.

4. حصر الملفات وتأهيلها للعمل الإداري والقضائي.

- حصر الملفات الموجودة: يتم حصر الملفات والقضايا التي كانت منظورة قبل الحرب، والتي كانت مبرمجة بشكل محوسب لتسهيل استعادتها.

- إعادة تجميع الملفات المفقودة: يتم جمع الملفات والقضايا المفقودة من خلال الصور أو النسخ المتوفرة مع الخصوم أو محاميهم، بعد التحقق من صحتها.

- استعادة الملفات المحجوزة: يتم العمل على استعادة الملفات التي كانت بحوزة القضاة أو أعضاء النيابة، سواء للدراسة أو المتابعة أو الحكم، لضمان استمرارية الإجراءات القضائية.

- استعادة الملفات والمستندات والوثائق التي سلبها أو سرقها الاحتلال من قصر العدل أو من أي مكان آخر؛ وذلك بتكليف لجنة قضائية أو وزارة العدل لملاحقته بالوسائل القانونية المتاحة.

- إعداد خطة للاتصال والتنسيق: يجب أن تتضمن الخطة وضع آلية للتنسيق بين كافة المؤسسات القضائية والأمنية، بالإضافة إلى التواصل مع المنظمات الدولية لتوفير الدعم الفني واللوجستي. ومن الضروري التواصل مع المنظمات الدولية والجهات الإنسانية لتوفير الدعم المادي والفني، مع ضمان التنسيق بين المؤسسات المحلية والدولية لضمان سرعة تنفيذ الخطة.

- تقييم الوضع الأمني: يجب أن يتضمن التقييم الأولي تحليل الوضع الأمني في المناطق المتضررة وتأثيره على قدرة المحاكم والنيابات على العمل. يمكن أن يتضمن ذلك التعاون مع قوات الأمن لحماية المنشآت القضائية من التهديدات الأمنية، وتوفير بيئة آمنة للموظفين والمتعاملين مع النظام القضائي.

- تقديم الدعم النفسي والاجتماعي للعاملين في النظام القضائي: توفير الدعم النفسي للقضاة وأعضاء النيابة والمحامين والموظفين الذين تأثروا بشكل مباشر بالحرب، من خلال برامج استشارات نفسية لدعمهم في تجاوز الصدمات. هذا الدعم مهم لضمان قدرة الكوادر القضائية على التعامل مع ضغوطات العمل في ظل الظروف الاستثنائية.[33]

- دعم التحديث التكنولوجي: دعم تطور البنية التحتية التكنولوجية للمحاكم والنيابات من خلال توفير نظم معلومات حديثة، بما في ذلك نظام إدارة القضايا والملفات الرقمية، لتعزيز كفاءة الإجراءات القضائية بعد استئناف العمل[34]. يتضمن ذلك إنشاء بنية تحتية رقمية متطورة تدعم عمليات الإدارة وتساعد على استرجاع البيانات بسرعة ودقة.

- توفير آلية لتوزيع التعويضات: بناءً على تقديرات اللجنة، سيتم تطوير آلية لتوزيع التعويضات على العاملين في النظام القضائي المتضررين. يشمل ذلك تحديد الإجراءات القانونية والمالية لضمان وصول التعويضات إلى المستحقين في أسرع وقت ممكن.

- تدريب الكوادر المتبقية: يمكن أن تشمل الخطة توفير دورات تدريبية قصيرة للقضاة وأعضاء النيابة الذين تمكنوا من

33 لقاء مع المحامي/ عبد العزيز الغلاييني، عضو مجلس النقابة، ٢٠٢٤/١٢/١م، والمستشار/ عمران البحطيطي، ديوان الرقابة المالية والإدارية، والدكتور / أنور الشاعر أستاذ القانون الإداري المشارك.

34 الدكتور / طارق الديراوي، مدير عام الدائرة القانونية بالمجلس التشريعي (متقاعد)، مقابلة بتاريخ ٢٤/ ١١/ ٢٠٢٤م.

البقاء في الخدمة، لضمان إلمامهم بكيفية التعامل مع القضايا الجديدة الناجمة عن آثار الحرب. بالإضافة إلى ذلك، يمكن توفير برامج تدريبية متخصصة في التعامل مع القضايا المتعلقة بالفقدان والتدمير الناتج عن الحرب.

- ومن نافلة القول إن ترسيخ سيادة القانون يشكل تحديا صعبا وصعبا جداً في ظل إنفلات أمني وانفلات شعبي واحتلال وأزمات إنسانية من فقر وعوز وجوع ومظالم مستحدثة، وهو ما يتطلب قيادة مرنة وخبرات فنية وإدارية عالية المستوى تستوعب اللحظة الحرجة، وبالتالي هناك شك في أن تكون القدرات الوطنية قادرة على القيام بهذا المجهود؛ لذلك هناك احتياج ملح لتدخل من الأمم المتحدة التي تملك خبرات هائلة في إدارة قطاع العدالة وسيادة القانون خلال مراحل التعافي المبكر من الازمات والكوارث في دول وسياقات عديدة.[35]

35 الأستاذ/ إبراهيم أبو شمالة – المستشار القانوني (UNDB).مقابلة ٢٠٢٤/١١/١٢م.

المرحلة الثانية: تقديم الخدمات القضائية العاجلة

الأهداف

- استمرارية النظام القضائي وتقديم الخدمات القضائية الطارئة بفعالية وكفاءة في ظل الظروف الاستثنائية.

- توفير الحماية القانونية للمتضررين من خلال إجراءات مؤقتة وسريعة (مثل الحجز، والتحفظ، وإثبات الحالة).[36]

- إدارة القضايا ذات الأولوية الطارئة، بما فيها القضايا الجنائية والإنسانية، عبر آليات مخصصة وسريعة [37] .

- وضع خطوات عملية للتعافي المبكر خلال الحرب وفي الفترة الأولى لانتهاء الحرب للبناء عليها [38] .

الأنشطة

- توفير محاكم ونيابات متنقلة أو مؤقتة.
- تكثيف عمل النيابة العامة لاستكمال التحقيقات العاجلة.
- توفير الدعم القانوني للمواطنين المتضررين من خلال مراكز للمساعدة القانونية.

الخطوات العملية لتنفيذ هذه المرحلة

بعد توقف الحرب ودخول مرحلة الطوارئ، يواجه النظام القضائي تحدياتٍ كبيرة تتطلب الاستجابة العاجلة لضمان استمرارية تقديم الخدمات القضائية وتلبية احتياجات المواطنين المتضررين.

وفي هذه المرحلة يتوجب على النيابة العامة والقضاء أخذ الدور الريادي في توجيه ودعم ومشاركة الأجهزة الأمنية لفرض الأمن والنظام وملاحقة المجرمين وفقاً للإجراءات المنظمة لذلك .

وإن الدور الذي تقوم به السلطة القضائية في هذه المرحلة يعد من أهم وأخطر الأدوار التي ستنهض بها خلال المرحلة الانتقالية وبالتالي يجب تجهيز مقار مؤقتة بصورة عاجلة للإدارة العامة لمراكز الإصلاح والتأهيل ومراكز إصلاح الأحداث؛ ليتم بشكل عاجل إعادة الموقوفين والمحكومين الذين تم حصرهم مسبقاً بمعرفة جهات الاختصاص ،وحماية الممتلكات العامة والخاصة وسرعة التحرك لاتخاذ المقتضى القانوني منعاً لوقوع نزاعات عائلية ودرأً لمن يفكر في وضع اليد على أراضي الغير على أن يتم ذلك بالشراكة أصولاً مع سلطة الأراضي صاحبة الاختصاص الأصيل؛ مع ضرورة التأكيد هنا على ألا تتخذ هذه الإجراءات بمواجهة من كانوا قبل الحرب واضعي اليد حفاظاً على مراكزهم القانونية السابقة [39] .

تهدف هذه المرحلة إلى دعم العمل القضائي الفعّال وتقديم الخدمات القانونية الملحة في ظل الظروف الطارئة، بما يسهم في تحقيق العدالة السريعة وحماية حقوق الأفراد.

وفي هذا السياق، تُعدّ التدخلات العاجلة ضرورية لإعادة تفعيل المحاكم والنيابات وتوفير آليات قضائية استثنائية لمواجهة

36 الدكتور/ نضال جرادة – محامٍ نظامي مقابلة بتاريخ ٢٠٢٤/١١/١٤م .
37 الدكتور/ أحمد حسنية – عميد كلية القانون بجامعة غزة (سابقاً) التعليق على الخطة بتاريخ ١١ / ١٢ / ٢٠٢٤م .
38 أ. وائل بعلوشة ، التعليق على الخطة بتاريخ ٥ / ١٢ / ٢٠٢٤م .
39 المستشار / منير العقبي، النائب العام المساعد (متقاعد) مقابلة بتاريخ ٢٥ / ١١ / ٢٠٢٤م.

القضايا ذات الأولوية العالية مثل قضايا العنف ضد النساء والأطفال، الحجز، وحقوق الإنسان.

ويتطلب تحقيق هذه الأهداف وضع آليات واضحة ودقيقة لتنظيم هذه الجهود وتفعيل الخدمات الطارئة على المستويات كافة، مما يضمن تيسير الوصول إلى العدالة في ظل الصعوبات الحالية.

1. مواصلة تأهيل البنية التحتية القضائية المؤقتة

- الاستمرار في توفير مقرات قضائية مؤقتة: مواصلة تجهيز مواقع بديلة لإعادة تفعيل عمل المحاكم والنيابات عبر استخدام مقرات حكومية شاغرة، أو تأجير مواقع خاصة، أو توفير مزيد من الوحدات المتنقلة (كرفانات) التي يتطلبها توسع العمل خلال هذه المرحلة، لتمكين استئناف العمل القضائي فور انتهاء الحرب.

2. توفير الدعم القضائي الطارئ

- خدمات قضائية سريعة للاستجابة الطارئة: تعيين قاضٍ مستعجل في كل محكمة للنظر في القضايا والطلبات الطارئة على مدار الساعة لضمان الفصل في القضايا خلال أقصر وقت ممكن، سواء عبر جلسات تقليدية أو إلكترونية[40].

- تكثيف عمل النيابة العامة: تمكين النيابة العامة من مواصلة التحقيقات المتعلقة بالقضايا العاجلة؛ خصوصاً الجرائم الجنائية والاعتداءات العنيفة، وضمان تقديم المساندة القانونية الفورية للمتضررين.

تقديم دعم قانوني للفئات الهشة: إنشاء مراكز للمساعدة القانونية تقدم الدعم المجاني للأفراد المتضررين من النزاع، وتخصيص فرق متخصصة لتقديم الدعم القضائي للفئات الضعيفة (النساء، الأطفال، ذوي الاحتياجات الخاصة) عبر خدمات استشارية وتمثيلية.

باختصار هي عملية متكاملة ومعقدة ومتظافرة وتحتاج لشراكات مجتمعية وتنسيق بين كل المؤسسات القضائية والأمنية، وتحتاج لصبر ووقت طويل لأجل إعادة بناء قدرات مؤسسات العدالة وانفاذ القانون، فلا معنى لمحكمة ونيابة في ظل حالة عوز وجوع وتشرد مستدام بدون أمل حقيقي في إعادة الإعمار وتسوية المظالم الآنية وسد رمق الناس[41].

3. إصدار التشريعات المؤقتة وتنظيم المهل القانونية.

- تجديد المدد والمهل القانونية: إصدار تشريع استثنائي مرن لتمديد المدد القانونية التي انتهت خلال فترة الحرب، وإعادة العمل بمواعيد جديدة للقضايا المتوقفة، مما يمنح المتضررين فرصاً عادلة لمتابعة شؤونهم القضائية.[42]

- إعادة تنظيم رسوم التقاضي: إصدار تشريعات مرنة لإعفاء المواطنين من رسوم التقاضي أو تعديلها بشكل يتماشى مع الأوضاع المادية الصعبة، من خلال إقرار إعفاءات، تخفيضات، أو تأجيلات في الرسوم، تبعاً لطبيعة كل قضية.

4. . تعزيز قدرات الشرطة القضائية لضمان الأمن والإنفاذ

- تفعيل الشرطة القضائية: تشكيل لجنة بإشراف رئيس الوزراء ووزير الداخلية لتقييم الاحتياجات الفعلية لإعادة تأسيس قوة الشرطة القضائية في المناطق المتضررة، مع تحديد اختصاصاتها ومهامها في حماية النظام القضائي، وتوفير الحماية للمرافق والعاملين في النظام.[43]

- تنظيم المهام الأمنية للشرطة القضائية: وضع خطة واضحة لتنفيذ مهام الشرطة القضائية، تشمل تنفيذ قرارات المحاكم،

يرى المحامي / محمد كحيل ضرورة الغاء كافة القوانين التي صدرت في قطاع غزة بعد الانقسام عام ٢٠٠٧م مع الحفاظ على المراكز القانونية المكتسبة. مقابلة بتاريخ ٢٠٢٤/١٢/٢م.

40 الدكتور/ نضال جرادة – محامٍ نظامي مقابلة بتاريخ ٢٠٢٤/١١/١٤م.

41 الأستاذ/ إبراهيم أبو شمالة – المستشار القانوني (UNDP).مقابلة ٢٠٢٤/١١/١٢م.

42 الدكتور / طارق الديراوي، مدير عام الدائرة القانونية بالمجلس التشريعي (متقاعد)، مقابلة بتاريخ ٢٤ / ١١ / ٢٠٢٤م .

43 الدكتور/ نضال جرادة – محامٍ نظامي مقابلة بتاريخ ٢٠٢٤/١١/١٤م.

وحماية الموقوفين والمحكومين، وضمان أمان مداخل ومخارج المحاكم، وتنظيم حضور الشهود وإجراء التبليغات القانونية.

- إنشاء فرق متخصصة لحالات خاصة: توجيه فرق شرطة ذات كفاءة للتعامل مع الحالات الخاصة (الأطفال المخالفين للقانون، الموقوفات) بما يضمن سلامتهم وحقوقهم.

5. الاستعانة بلجان الإصلاح كآلية دعم وتشجيع الوسائل البديلة لحل النزاعات:

- التكامل مع لجان الإصلاح: إدماج لجان الإصلاح كآلية تسوية بديلة للمنازعات المدنية البسيطة، لا سيما في حالات النزاعات التي تتطلب تسوية سريعة بين الفئات الهشة؛ وذلك بهدف تخفيف الضغط على النظام القضائي الرسمي.
- تحديد إجراءات لجان الإصلاح: تنظيم إجراءات الاستعانة بلجان الإصلاح وتحديد مجالات تدخلها، على أن يتم بإرادة الأطراف الحرة واختيارهم للمحكمين والإجراءات، وشروط الوساطة [44].
- تشجيع الوسائل البديلة لحل النزاعات: تفعيل نظام التحكيم والوساطة كوسائل بديلة للنزاعات المدنية والتجارية، لتخفيف الضغط على المحاكم. والاستعانة بالكوادر القضائية المتقاعدة: للمشاركة في عمليات الوساطة، حيث تتميز هذه الكوادر بالخبرة الكبيرة التي يمكن استثمارها في تسوية النزاعات.

6. إجراءات حماية إضافية للنساء والأطفال والمتضررين في النزاعات المجتمعية.

- دعم خدمات الحماية القانونية المتخصصة: تخصيص نيابات أو وحدات قانونية متخصصة في تقديم الدعم للنساء والأطفال في حالات العنف والاستغلال أثناء فترة النزاع، لضمان حماية هؤلاء الفئات في ظل الظروف الطارئة.
- توسيع برامج الدعم النفسي والقانوني للناجين من العنف: تقديم خدمات الدعم النفسي والإرشاد القانوني للناجين من حالات العنف، بما في ذلك النساء والأطفال، كجزء من عمل العيادات القانونية.

7. توسيع التعاون مع المنظمات الحقوقية المحلية والدولية.

- إنشاء وحدة تنسيقية: تأسيس وحدة داخلية مخصصة للتنسيق مع المنظمات الحقوقية الدولية والمحلية للمساعدة في قضايا حقوق الإنسان والحصول على دعم تقني ومالي.
- التواصل وتبادل الخبرات: إنشاء آليات لتبادل المعلومات مع منظمات حقوقية محلية ودولية؛ لضمان تسجيل ومراقبة حالات الانتهاك التي قد تتطلب تدخلاً قضائياً مستعجلاً، بما في ذلك جرائم الحرب.

8. تعزيز نظام حماية النزلاء والموقوفين.

- بتاريخ 13/10/2023م تم الإفراج عن جميع الموقوفين والنزلاء الموجودين في نظارات الشرطة بما يقارب (1600) شخص، وتم إخلاء جميع مراكز الشرطة من العاملين فيها.[45]
- إصدار قرار عاجل منذ اليوم الأول لوقف الحرب وتشكيل اللجنة القضائية العليا لكافة النزلاء والموقوفين الذين كانوا موجودين في مراكز الإصلاح والتأهيل ومراكز التوقيف يوم السادس من أكتوبر ٢٠٢٣م لتسليم أنفسهم للنيابة العامة أو الشرطة؛ على أن تُشكل لجنة قضائية بقرار من اللجنة القضائية العليا؛ للتقرير بشأنهم إما بإخلاء سبيلهم

44 لقاء مع المحامي / عبد العزيز الغلاييني، عضو مجلس النقابة، ٢٠٢٤/١٢/١م.
45 تقرير الهيئة المستقلة لحقوق الانسان، مصدر سابق، ص ٤.

أو استمرار توقيفهم.

- توفير منشآت بديلة مؤقتة بدلاً من مراكز الإصلاح والتأهيل التي دُمرت؛ تضمن عدم هروب النزلاء والموقوفين أو التعدي عليهم، وتأمين سلامتهم الشخصية وحياتهم [46] .
- اعتماد بدائل الحبس والتوقيف؛ مثل الإقامة الجبرية والحبس المنزلي، ومن جهة أخرى خصخصة الدعوى الجزائية وبدائل العقوبة [47].
- آلية رقابة على مراكز الاحتجاز: تشكيل فرق رقابة قضائية لزيارة مراكز الإصلاح والتأهيل ومراكز التوقيف للتأكد من توفر ظروف إنسانية واحتياجات طبية عاجلة للموقوفين والنزلاء، خاصة في حالات الطوارئ.
- إجراءات عاجلة للموقوفين والنزلاء المتضررين: إصدار قوانين طارئة للنظر في أوضاع الموقوفين والنزلاء الذين تضرروا جراء النزاع، بما في ذلك الإفراج المؤقت أو تفعيل المحاكمات السريعة في القضايا التي تتطلب ذلك.

9. تفعيل آليات قانونية طارئة للأطفال المتضررين من النزاع.

- إجراءات خاصة بحالات فقدان الأسر للأطفال: تخصيص لجان للتحقق من حالات الأطفال الذين فقدوا عائلاتهم بسبب الحرب، وتقديم الدعم القانوني اللازم لهم من خلال برامج الحماية والمساعدات الإنسانية.
- آليات لتعقب الأطفال المفقودين وإعادة التأهيل: وضع برامج قانونية واجتماعية تعنى بتعقب الأطفال المفقودين وتوفير الرعاية القانونية والاجتماعية لهم إلى حين استقرار أوضاعهم.

10. أتمتة وتحديث أنظمة المعلومات القضائية للحالات الطارئة.

- تطوير قاعدة بيانات للأفراد المتضررين: إعداد قاعدة بيانات محدثة تتضمن جميع المتضررين من النزاع والمستفيدين من خدمات النظام القضائي، لتسهيل عملية متابعة قضاياهم وتقديم الخدمات الطارئة لهم بسرعة.
- أنظمة إدارة القضايا الآمنة: تفعيل نظام إلكتروني يتيح تسجيل ومتابعة القضايا في الوقت الحقيقي، وضمان أمان وسرية البيانات الخاصة بالمواطنين في ظل الظروف الطارئة.

46 الأستاذ/ بكر التركماني – الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، مقابلة ٢٠٢٤/١١/١٨م.
47 الأستاذ/ بكر التركماني – الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، مقابلة ٢٠٢٤/١١/١٨م.

المرحلة الثالثة: إعادة الهيكلة القضائية المؤقتة.

الأهداف

- وضع إطار قانوني مرن يتماشى مع المرحلة الانتقالية، بما يضمن استقرار النظام القضائي.
- إعادة تنظيم المحاكم، النيابة العامة، والأجهزة القضائية المتضررة.
- استئناف عمل جميع المرافق القضائية من خلال آليات مؤقتة ومرنة.

الأنشطة:

- تشكيل لجان قضائية وإدارية لإعادة بناء الهيكل التنظيمي.
- إطلاق مبادرات تشريعية مرنة بما يتناسب مع الوضع الطارئ.
- إعادة تأهيل الكوادر القضائية عبر التدريب المكثف.

الخطوات العملية لتنفيذ هذه المرحلة

الغاية من المرحلة الثالثة هي تعزيز استقرار النظام القضائي وضمان استمرارية تقديم الخدمات العدلية وتسهيل الوصول إلى العدالة للكافة، مع التركيز بشكل خاص على دعم الفئات التي تضررت نتيجة الحرب.

تسعى هذه المرحلة إلى إرساء هيكل تنظيمي مؤقت يتمتع بالمرونة ليواكب متطلبات المرحلة الانتقالية ويؤمن استمرارية الخدمات القضائية بكفاءة عالية. كما تشمل هذه المرحلة إعادة بناء وتنظيم الجهاز القضائي من حيث المحاكم والنيابات العامة وتوزيع الموارد البشرية بما يلبي الاحتياجات الراهنة.

إلى جانب ذلك، سيتم العمل على تطوير وتنمية مهارات الكوادر القضائية والإدارية لضمان جودة واستجابة الخدمات القضائية لاحتياجات المجتمع في هذه الفترة.

وتركز المرحلة أيضاً على توسيع نطاق العون القانوني من خلال إنشاء عيادات قانونية جديدة في المناطق المتضررة، بهدف تقديم الدعم القانوني والنفسي والاجتماعي للمواطنين الأكثر تأثراً بالأوضاع الجارية [48].

1. تشكيل لجان قضائية وإدارية لإعادة البناء المؤقت:

- لجنة إعادة الهيكلة القضائية: لتطوير الهيكل التنظيمي المؤقت للمحاكم وفق أولويات المرحلة الانتقالية.
- لجنة تنسيق الموارد البشرية بين المحاكم والنيابات العامة لضمان التوزيع الأمثل للقضاة وأعضاء النيابة والموظفين حسب الاحتياجات.

2. إطلاق مبادرات تشريعية مؤقتة وتعديل القوانين:

48 يتحفظ المحامي / زياد النجار لدينا بشكل قوي على زيادة وتوسيع نطاق العون القانوني، وعلى إنشاء عيادات قانونية جديدة ويطالب بحصر المساعدة القانونية وإدارتها لدى نقابة المحامين الفلسطينيين فقط كونها تؤثر تأثيراً مباشراً على عمل المحامين ودخلهم المادي، فيجب أن يتم ضبطها وكذلك فيما يتعلق بالاستشارات القانونية التي يجب أن تقتصر على ما نتج عن ظروف العدوان فقط. لقاء مع المحامي/ زياد النجار، أمين سر مجلس نقابة المحامين بتاريخ ٢٠٢٤/١٢/٢٢م.

- تحديث التشريعات: استحداث نظم ولوائح مؤقتة تُعنى بإدارة المحاكم وتنظيم العمل الداخلي.
- تعديل القوانين المرتبطة بمتطلبات المرحلة الانتقالية: وذلك لضمان سرعة الاستجابة القانونية للظروف المتغيرة وتسهيل وصول المواطنين إلى العدالة.

3. إعادة تأهيل وتدريب الكوادر القضائية والإدارية:

- برامج تدريبية مكثفة: تستهدف كافة العاملين في القطاع القضائي، مع التركيز على تطوير مهارات القضاة وأعضاء النيابة وفق أفضل الممارسات.
- تعيين قضاة وأعضاء نيابة جدد دعم الكوادر المحلية في تسيير العمل القضائي وتقديم التدريب العملي.
- ندب عدد من القضاة وأعضاء النيابة من المحافظات الشمالية (الضفة الغربية) للعمل في قطاع غزة لمدة ثلاثة شهور قابلة للتجديد.

4. إدخال آليات جديدة للعون القانوني عبر عيادات قانونية:

- إنشاء عيادات قانونية في المناطق المتضررة: تهدف إلى تقديم الدعم القانوني للفئات المتضررة والمحتاجة، خاصة أولئك الذين فقدوا مقدرتهم على تحمل تكاليف المحاماة.
- تقديم الدعم النفسي والاجتماعي للمستفيدين: بالتعاون مع الجهات المتخصصة لدعم المواطنين الذين تأثروا بالحرب الجارية، مما يساهم في تعزيز استقرارهم الاجتماعي والنفسي.

5. تحسين البنية التحتية القضائية المؤقتة:

- تجهيز المرافق القضائية في المناطق المتضررة، مع توفير وسائل النقل والدعم اللوجستي لاستئناف الخدمات القضائية بفاعلية.
- اعتماد أنظمة إلكترونية حديثة لضبط ومتابعة الملفات القضائية وتيسير الإجراءات.

6. التقييم المستمر لأداء النظام القضائي المؤقت:

- تطوير آليات دورية لتقييم الأداء القضائي على مستوى الكوادر والبنية التحتية والتشريعات، مع تقديم تقارير مرحلية لمراجعة مدى تحقيق الأهداف.

المرحلة الرابعة: تطوير وتعزيز بنية النظام القضائي

الأهداف

- بناء نظام قضائي مستدام وفعّال يعزز الثقة العامة.
- تطوير التشريعات وتنظيم العمل القضائي بحيث يكون أكثر قدرة على معالجة القضايا المستجدة.
- وضع خطط للرقابة والمحاسبة لضمان نزاهة القضاء.

الأنشطة

- تطوير البنية التشريعية والقانونية.
- تطبيق أنظمة إلكترونية لتعزيز كفاءة العمل القضائي.
- إعادة هيكلة وتفعيل دور الأجهزة المعنية مثل الشرطة القضائية، والطب الشرعي.

الخطوات العملية لتنفيذ هذه المرحلة

تهدف هذه المرحلة إلى تعزيز فعالية وكفاءة النظام القضائي من خلال تفعيل وتطوير البنية الإدارية والفنية والمالية، مع التركيز على ضمان استمرارية تقديم الخدمات القضائية بكفاءة، وتوسيع نطاق الحوسبة والتقنيات الحديثة في مختلف عمليات النظام القضائي، إضافة إلى تحسين البنية التحتية للمحاكم وتطوير مهارات الكوادر القضائية.

سيتم تنفيذ هذه الخطط بدقة مع مراجعة وتطوير الخطط التنفيذية، بهدف الانتقال السلس إلى مرحلة الاستدامة في المستقبل.

1. تفعيل وتطوير البنية الإدارية والفنية للنظام القضائي.

- تفعيل وتطوير الوحدات المؤسسية: دعم وتعزيز عمل الأمانة العامة لمجلس القضاء الأعلى، والمكتب الفني للمحكمة العليا، ودائرة تنفيذ الأحكام القضائية وبصفة خاصة تفعيل دور دائرة التفتيش القضائي [49].
- إنشاء وحدة تخطيط وإعلام وعلاقات عامة: توفير دعم إداري وإعلامي متخصص يعزز الشفافية والتواصل مع الجمهور.
- تعزيز هيكلية المحاكم النظامية والشرعية: لضمان فعالية اتخاذ القرار وتنفيذ الأحكام بسلاسة وشفافية.
- إطلاق وحدة لحماية البيانات القضائية: تعزيز الأمن السيبراني لضمان سرية المعلومات القضائية ومنع الوصول غير المصرح به للبيانات.

2. تعزيز الحوسبة في المحاكم.

- تطوير حوسبة شاملة للإجراءات القضائية: تسريع وتيرة العمل القضائي عبر حوسبة الإجراءات المدنية والجزائية والإدارية والشرعية.

49 أ. وائل بعلوشة ، التعليق على الخطة بتاريخ ٥ / ١٢ / ٢٠٢٤م .

- توفير الأجهزة الإلكترونية والبنية التحتية الرقمية: تجهيز المحاكم والمكاتب القضائية بأنظمة إلكترونية حديثة تدعم التحول الرقمي الكامل.

- تنفيذ الربط الإلكتروني المتكامل: ربط جميع المحاكم وأطراف النظام العدلي، بما يشمل مكتب النائب العام والضابطة القضائية، ضمن نظام موحد يضمن تبادل البيانات السريع والآمن.

- إنشاء بوابة إلكترونية للخدمات العدلية: تمكين المحامين والمواطنين من الوصول إلى خدمات التقاضي والمتابعة الإلكترونية، مما يسهم في تحسين الكفاءة والشفافية.

3. بناء وتطوير بنية تحتية حديثة للمحاكم.

- إنشاء أو تأجير مقار دائمة: بناء أو استئجار مقار دائمة أو مؤقتة في كافة المحافظات وفق احتياجات كل منطقة.

- تأسيس مقر مركزي للمحاكم النظامية والشرعية في مدينة غزة أو الزهراء: دعم وصول الخدمات العدلية لجميع المواطنين.

- توفير مرافق مساندة داخل المحاكم: مثل خدمات الترجمة الفورية وتسهيلات لذوي الاحتياجات الخاصة، مع تحسين قاعات الانتظار لضمان بيئة آمنة وملائمة للمتقاضين والزوار.

- استكمال إنشاء مقار في مراكز المحافظات: تعزيز توافر البنية التحتية القضائية لدعم سير العمل بكفاءة.

4. .تعزيز كفاءة وقدرات القضاة.

- تفعيل مبدأ التخصص القضائي: رفع كفاءة العمل القضائي من خلال تخصيص القضاة في مجالات محددة.

- إنشاء معهد قضائي للتدريب والتطوير: تدريب القضاة في التخصصات المطلوبة، مع تأسيس مكتبة قانونية متخصصة تضم مصادر معرفية شاملة تدعم الإدارة الفعالة للدعاوى.

- انشاء المعهد العالي للمحاماة، وتطوير التعليم القانوني في الجامعات والمعاهد العليا لتخرج الفئات القادرة على ممارسة العمل القانوني والقضائي [50].

- توسيع المكتبة الإلكترونية: توفير مكتبة إلكترونية شاملة تحتوي على مصادر متنوعة لدعم المعرفة القانونية[51].

5. تطوير العلاقات القضائية على المستويين المحلي والدولي

- إعداد مذكرات تفاهم مع الجهات العدلية المختلفة: تعزيز التعاون مع مؤسسات العدالة، بما يشمل تنسيق الجهود المشتركة وتبادل المعلومات.

- تشجيع المشاركة في الأنشطة القانونية الإقليمية والدولية: دعم مشاركة القضاة في المؤتمرات والفعاليات التدريبية محليًا وعربيًا ودوليًا.

- إنشاء نادي القضاة كمقر دائم للتفاعل المهني: توفير مساحة لتبادل الخبرات وتعزيز التواصل بين القضاة.

6. إطلاق برامج متخصصة في التقييم والتحسين المستمر للأداء القضائي:

50 الأستاذ/ مصعب أبو العطا – وكيل نيابة، باحث دكتوراة، مقابلة ٢٠٢٤/١٢/٩م.

51 المستشار / أحمد المغني – النائب العام وقاضي المحكمة العليا (متقاعد) مقابلة ٢٠٢٤/١٢/٥م.

- إنشاء وحدة تقييم أداء قضائي: تتولى جمع وتحليل البيانات بشكل دوري لضمان تحسين الكفاءة وسرعة إنجاز القضايا.

- إجراء استبيانات دورية لقياس رضا المحامين والمتقاضين: ضمان وجود تغذية راجعة مستمرة لتحسين جودة النظام القضائي بناءً على آراء المستفيدين.

7. تعزيز الشفافية والمساءلة في النظام القضائي:

- إنشاء هيئة مستقلة لمراقبة النزاهة القضائية: تتولى تلقي ومتابعة الشكاوى أو تجاوزات النزاهة لضمان معالجة القضايا بشفافية وفاعلية.

- إصدار تقارير دورية عن أعمال المحاكم ومدد الفصل في الدعاوى: تعزيز الثقة العامة بالنظام القضائي وزيادة الشفافية.

المرحلة الخامسة: استدامة النظام القضائي وتعزيز قدراته.

الأهداف

- ضمان استدامة عمل النظام القضائي على المدى الطويل.
- تعزيز قدرة الكوادر القضائية على مواجهة التحديات المستقبلية.
- رفع مستوى الوعي العام حول حقوق المواطنين وسبل الوصول إلى العدالة.

الأنشطة

- إجراء دورات تدريبية منتظمة للقضاة، وأعضاء النيابة والمحامين، والموظفين.
- تطوير برامج للمساعدة القانونية والمشورة للأفراد المتضررين.
- تشجيع الشراكات مع المنظمات الدولية والمجتمع المدني لتحسين مستوى الخدمة القضائية.

الخطوات العملية لتنفيذ هذه المرحلة:

تُعتبر استدامة النظام القضائي وتعزيز قدراته من الأهداف الرئيسة التي تسعى كل الدول إلى تحقيقها لضمان تحقيق العدالة بشكل مستمر وفعال. في ظل التحديات الراهنة والمتغيرات التي يمر بها العالم، من الضروري أن يبقى النظام القضائي قادرًا على مواكبة هذه التحديات وتقديم خدماته بكفاءة عالية، مع ضمان استدامة عمله على المدى الطويل.

تُركز هذه المرحلة على تطوير الأطر المؤسسية والقانونية التي تضمن استمرارية العمل القضائي، وتعزيز قدرة الكوادر القضائية على التكيف مع التغيرات المستمرة في مجال القانون والتكنولوجيا. كما تهدف إلى رفع الوعي العام بحقوق المواطنين، خصوصًا الفئات الهشة، لضمان وصولهم إلى العدالة بأبسط الطرق وأكثرها فعالية.

إن تطبيق هذه المرحلة يتطلب التركيز على عدة محاور أساس مثل التدريب المستمر للقضاة وأعضاء النيابة والمحامين، وتحسين مستوى الخدمات القانونية، وتطوير البنية التحتية الرقمية للمحاكم، وكذلك تعزيز الشفافية والمساءلة لضمان نزاهة القضاء. من خلال هذه المبادرات، يمكن تحقيق نظام قضائي مستدام يتسم بالكفاءة، الشفافية، والاستجابة السريعة لمتطلبات المواطنين، مما يعزز الثقة في المؤسسات القضائية ويضمن العدالة للجميع.

1. إجراء دورات تدريبية منتظمة للقضاة وأعضاء النيابة والمحامين:

- الهدف: تعزيز مهارات الكوادر القضائية لمواكبة التغيرات القانونية والتحديات الجديدة.
- المحتوى: التدريب على التعامل مع القضايا المعقدة التي نشأت نتيجة النزاع، مثل قضايا حقوق الإنسان، وأزمات النزوح، وحقوق المرأة والطفل، وإعادة بناء السجلات القانونية المفقودة.
- التوسيع: تنظيم ورش عمل مهنية ودورات تدريبية متخصصة في المواضيع التالية:
  - التقنيات الحديثة في العمل القضائي: مثل التعامل مع أنظمة المحاكم الإلكترونية، وأتمتة الإجراءات القضائية.

- قوانين حقوق الإنسان: تخصيص دورات خاصة للقضاة وأعضاء النيابة والمحامين حول المعايير الدولية لحقوق الإنسان، وكيفية التعامل مع قضايا العنف والتمييز.
- العدالة الانتقالية: التدريب على آليات تطبيق العدالة الانتقالية في المناطق المتضررة من النزاعات لتوفير حقوق الضحايا والمصالحة المجتمعية.

- الشراكات: التعاون مع الجامعات المحلية والدولية لتوفير برامج تدريبية متقدمة للقضاة وأعضاء النيابة والمحامين، بما في ذلك إنشاء شراكات مع أكاديميات دولية لتطوير البرامج القانونية.

1. تطوير برامج للمساعدة القانونية والمشورة للأفراد المتضررين:

- الهدف: توفير دعم قانوني مستمر للفئات الهشة والمتضررة.
- الأنشطة:

- إنشاء مراكز للمساعدة القانونية في مختلف المناطق التي تتعامل مع القضايا المستعجلة، وتقديم الدعم الفوري في قضايا العنف الأسري، وحقوق الأطفال، والمرأة.
- إطلاق خط استشارات قانونية عبر الهاتف أو عبر الإنترنت لتوفير المشورة القانونية السريعة للمواطنين، خاصة في القضايا التي تتعلق بالحقوق الشخصية أو حقوق الملكية.
- تطوير منصات إلكترونية للمساعدة القانونية للوصول إلى أكبر عدد من المواطنين، مع توفير حلول قانونية بسيطة وفعالة لهم عبر الإنترنت.
- تعزيز دور العيادات القانونية التي توفر المساعدة للمواطنين الأكثر احتياجاً وخاصة من الفئات المتضررة من النزاع.

2. مواصلة تشجيع الشراكات مع المنظمات الدولية والمجتمع المدني لتحسين مستوى الخدمة القضائية:

- الهدف: تحسين فعالية النظام القضائي وتعزيزه من خلال التعاون الدولي والمحلي.
- الأنشطة:

- إنشاء شراكات استراتيجية مع منظمات حقوق الإنسان الدولية والمحلية لتدريب الكوادر القضائية، وتوفير الدعم الفني، والمساعدة في تطوير البنية التحتية القانونية.
- تعزيز التعاون مع المنظمات غير الحكومية لتوفير الخدمات القانونية للأفراد المتضررين في المناطق المعزولة أو ذات الاحتياجات الخاصة.

3. إعادة تأهيل وتحسين البنية التحتية الرقمية للمحاكم:

- الهدف: ضمان سرعة وكفاءة الإجراءات القضائية من خلال أتمتة العمل القضائي واستخدام التكنولوجيا.
- الأنشطة:

- تطوير وتحديث أنظمة إدارة القضايا الإلكترونية لتسهيل متابعة القضايا وتنظيمها بشكل آمن ومرن، مما يسرع في الإجراءات ويقلل من التحديات اللوجستية.

- تعزيز استخدام المنصات الرقمية لعقد جلسات محاكمة عن بُعد، خاصة في المناطق التي يصعب الوصول إليها، مما يضمن استمرار سير العمل القضائي في حالة الطوارئ أو الأزمات.
- تنفيذ قواعد بيانات موحدة وآمنة لتخزين وحفظ الملفات الرقمية، وضمان وصول القضاة والمحامين إلى المعلومات بشكل فعال.
- تطوير الأنظمة الرقمية للمحاكم الافتراضية التي تتيح للمواطنين والمحامين حضور الجلسات القضائية عن بعد عبر منصات خاصة.

4. تعزيز الرقابة والمحاسبة لضمان نزاهة القضاء:

- الهدف: تعزيز الشفافية والمساءلة في النظام القضائي.
- الأنشطة:

- تفعيل دور الهيئات الرقابية مثل ديوان الرقابة المالية والإدارية لضمان مراقبة الأداء القضائي ومنع الفساد.
- إطلاق منصات لتلقي الشكاوى حول الانتهاكات أو الفساد القضائي، وتوفير آليات قانونية للمواطنين لتقديم الشكاوى ومتابعتها.
- تعزيز دور المراقبين الخارجيين ومنظمات المجتمع المدني في متابعة وتنفيذ القرارات القضائية وضمان نزاهتها.
- إجراء تدقيق دوري لعمل القضاء والنيابة العامة لضمان احترام القوانين، خاصة في قضايا حقوق الإنسان.
- تفعيل دور هيئة مكافحة الفساد وبصفة خاصة ملاحقة الفساد في إدارة العمليات الإنسانية [52] .

5. استحداث محاكم مختصة للتعامل مع القضايا الإنسانية والاجتماعية:

- الهدف: تحسين استجابة النظام القضائي للمواضيع ذات الأولوية مثل قضايا النزوح، حقوق المرأة والطفل، والميراث.
- الأنشطة:

- إنشاء محاكم مختصة للنزاعات العائلية وقضايا حقوق المرأة والطفل التي شهدت زيادة كبيرة في الظروف الاستثنائية.
- تشكيل محاكم نقل مؤقتة لمتابعة القضايا ذات الأولوية في مناطق النزاع أو المناطق التي تعاني من ضعف الوصول إلى العدالة.
- تخصيص محاكم متخصصة سريعة للقضايا الإنسانية، مثل نسب الأطفال، قضايا حقوق اللاجئين، النزوح القسري، لضمان استجابة فعالة لهذه القضايا. الإنسانية

52 أ. وائل بعلوشة، التعليق على الخطة بتاريخ ٥ / ١٢ / ٢٠٢٤م .

6. الاستثمار في تطوير وتحسين خدمات الدعم النفسي للقضاة والمواطنين:

- الهدف: دعم العاملين في النظام القضائي والمواطنين المتضررين نفسياً واجتماعياً.
- الأنشطة:

- إطلاق برامج دعم نفسي للقضاة وأعضاء النيابة لمساعدتهم في التعامل مع الضغوط النفسية التي تنشأ من العمل في ظروف الحرب والنزاع.
- تنظيم جلسات استشارية للأسر المتضررة من النزاع لمساعدتهم في التأقلم مع الخسائر النفسية والاجتماعية الناتجة عن النزاع.
- توفير برامج تأهيلية للأفراد المتأثرين نفسياً من الحرب، خاصة أولئك الذين فقدوا ممتلكاتهم أو أفراد أسرهم.

القسم الثالث

القرارات اللازمة لترميم وإعادة بناء النظام القضائي

لضمان التنفيذ الفعّال لخطة إعادة بناء مؤسسات النظام القضائي الفلسطيني، تم تصميم آليات تنفيذية تستند إلى خطوات متسلسلة وذات أهداف واضحة.

وتهدف هذه الآليات إلى إعادة بناء البنية التحتية القانونية، تحقيق العدالة القضائية الفعّالة، وتعزيز قدرة المؤسسات على الاستجابة للتحديات الملحّة.

يجب أن تكفل آليات التنفيذ في كافة مراحلها وخاصة عند تنفيذ عملية الدمج استقلال السلطة القضائية وبصفة خاصة القضاة وأعضاء النيابة استقلالاً: شخصياً وإدارياً وماليا ً وتشريعياً [53] .

القرار الأول: تشكيل لجنة قضائية عليا لتنفيذ المرحلتين الأولى والثانية.

1. تشكيل اللجنة:
   - يُصدر مرسوم رئاسي بتشكيل لجنة قضائية عليا فور إعادة تشكيل مجلس القضاء الأعلى.
   - تتكون اللجنة من:
     - اثنين من القضاة من قطاع غزة الذين يمثلون المجلس.
     - خمسة شخصيات قانونية ومجتمعية ذات ثقة وإجماع في قطاع غزة.
2. مدة التفويض:
   - تُكلف اللجنة بمهامها لمدة لا تزيد عن سنتين، على أن تُحال صلاحياتها إلى مجلس القضاء الأعلى عند انتهاء الفترة.
3. المهام الرئيسة:
   - إعادة تقييم النظام القضائي في غزة:
     - حصر الأضرار التي لحقت بالبنية التحتية القضائية بسبب الحرب والانقسام.
   - إصلاح البنية التحتية القانونية:
     - تقديم خدمات قضائية عاجلة واستئناف العمل القضائي في المحاكم النظامية.
   - ضمان الشفافية والمشاركة:
     - إشراك المجتمع المحلي والمؤسسات الحقوقية في تحسين الخدمات القضائية.

53 المستشار / فايز حماد عضو مجلس القضاء الأعلى، المستشار/ منير العقبي النائب العام المساعد (متقاعد) المحامي/ سامي حمدونة، قاضي محكمة الاستئناف/ عماد النبيه، الدكتور/ عماد حمتو، الدكتور/ ساهر الوليد، أستاذ القانون الجنائي، الأستاذ/ محمد التلباني باحث دكتوراة، الأستاذ/ رامي عاشور/ قاضي محكمة الاستئناف العسكرية (مقابلة سابقة الذكر).

القرار الثاني: دمج قضاة قطاع غزة ضمن الجسم القضائي الموحد

1. عملية الدمج:

- يبدأ مجلس القضاء الأعلى فور تشكيله بدمج جميع قضاة المحاكم النظامية العاملين في قطاع غزة ضمن الجسم القضائي الموحد لكل من تنطبق عليه الشروط القانونية للتعيين ووفق المدد والقواعد المعتمدة حسب الأصول المرعية في قانون السلطة القضائية [54] .
- يعاد دمج القضاة المتوقفين عن العمل منذ عام 2007 للعمل في محاكم قطاع غزة، وفقاً لدرجتهم الوظيفية[55].
- يتولى مجلس القضاء الأعلى الإشراف على القضاة في قطاع غزة والضفة الغربية بشكل متكامل، بما يعزز من وحدة النظام القضائي.

القرار الثالث: إعادة تشكيل مجلس القضاء الأعلى بعد دمج قضاة غزة.

1 .إعادة الهيكلة وفق القانون:

o- يتم إعادة تشكيل عضوية مجلس القضاء الأعلى وفقًا لأحكام القانون الأساسي الفلسطيني وقانون السلطة القضائية.

o- تشمل العملية تعيين المناصب الشاغرة في مجلس القضاء الأعلى لضمان تمثيل قطاع غزة بما يشمل القضاة الذين تم دمجهم.

2 . ضمان التمثيل العادل:

oيُشترط أن يضم المجلس أربعة أعضاء على الأقل من أصل تسعة من قضاة قطاع غزة، لضمان العدالة في التمثيل وصنع القرار.

oيساهم هذا التمثيل في إدارة النظام القضائي بشكل يعكس مصالح قطاع غزة ويعزز من شرعية القرارات القضائية.

2. إعادة تنظيم الهيكل القضائي:

- يُعاد توزيع المهام القضائية بناءً على الكفاءة والاحتياجات المحلية.
- تُراجع أوضاع القضاة لضمان تحسين الأداء وتحقيق العدالة الوظيفية.

القرار الرابع: إعادة بناء النيابة العامة في قطاع غزة.

في إطار خطة شاملة لإعادة بناء مؤسسات النظام القضائي في قطاع غزة، تركز الجهود على دمج النيابة العامة في غزة ضمن النظام الفلسطيني الموحد لتعزيز دورها المؤسسي وتحقيق العدالة بفاعلية. وتتضمن الخطة المحاور التالية:

1. دمج النيابة العامة ضمن النظام القضائي الفلسطيني الموحد.

- تعيين مساعد للنائب العام في غزة: يتم انتدابه لإدارة شؤون النيابة العامة والتنسيق مع النائب العام الفلسطيني.
- دمج الهيئات العاملة: دمج أعضاء وموظفي النيابة مع الحفاظ على حقوقهم وضمان تكامل الأدوار المؤسسية.

54 يتحفظ المحامي / زياد النجار على عملية الدمج باعتبارها عملية معقدة بل إنها مستحيلة ؛ ذلك أن العاملين في سلك القضاء في غزة – حسب قوله - يفتقرون إلى المعايير التي تؤهلهم لهذا العمل ، وهو أمر عانى منه الجميع في المرحلة السابقة ، كذلك لا يمكن لمن عمل خلافاً للقانون وخلافاً لإجراءات التعيين القانونية أن يجلس على كرسي القضاء يطبق القانون ؟ ثم كيف يطبقه على العامة ولم يطبقه بالنسبة له في قبوله لهذا العمل؟ لقاء مع المحامي / زياد النجار ، أمين سر مجلس نقابة المحامين بتاريخ ٢٠٢٤/١٢/٢٢م .

55 الدكتور/ نضال جرادة – محامٍ نظامي مقابلة بتاريخ ٢٠٢٤/١١/١٤م .

2. إشراف اللجنة الإدارية خلال المرحلتين الأولى والثانية.

- تتولى اللجنة الإدارية الإشراف المؤقت على النيابة العامة لضمان تنفيذ المهام المؤسسية.
- يشارك مساعد النائب العام في غزة كعضو دائم لتنسيق العمل بين النيابة وباقي المؤسسات القضائية.

3. تقوية البناء المؤسسي للنيابة العامة.

- تعزيز الكفاءات: توفير تدريب متخصص لأعضاء النيابة وإنشاء مكتبة قانونية حديثة.
- الحوسبة والربط الإلكتروني: ربط النيابات بمكتب النائب العام والمحاكم لتسريع تبادل المعلومات.
- تطوير النظم المالية والإدارية: تحديث الأنظمة وتفعيل الحوسبة لتحسين الكفاءة والشفافية.
- توسيع النيابات المتخصصة: دعم نيابات مثل مكافحة الجرائم الاقتصادية والمرورية للتعامل مع التحديات المتزايدة.
- إعادة بناء المقرات: توفير مكاتب جديدة في مدينة غزة ومدينة العدالة بالزهراء مع تجهيزات لوجستية متكاملة.

4. مواجهة التحديات واستثمار الفرص.

- التغلب على نقص الكوادر والبنية التحتية من خلال استقطاب الكفاءات والدعم الدولي.
- تحسين الأنظمة الإدارية والحوسبة لدفع عجلة التطوير وتعزيز الشفافية.

القرار الخامس: تشكيل لجنة خاصة لإقرار التشريعات القانونية الطارئة في قطاع غزة.

تكوين اللجنة:

- تُشكل اللجنة بموجب مرسوم رئاسي وتضم 33 شخصية قانونية ومجتمعية يتم التوافق عليهم فصائليًا ومجتمعيًا.
- تقوم اللجنة فور تشكيلها انتخاب 8 أعضاء إضافيين لتوسيع التمثيل، ليصل عدد أعضائها إلى 41 عضوًا[56].
- تنتخب اللجنة في أول اجتماع لها رئيسًا لإدارة أعمالها

1. ولاية اللجنة:

تمتد ولاية اللجنة القانونية المشكلة بموجب مرسوم رئاسي على كافة محافظات قطاع غزة فقط، حيث تختص بصياغة وإقرار التشريعات القانونية الطارئة وتنظيم الأوضاع القانونية ضمن حدود القطاع. ولا تمتد ولايتها أو صلاحياتها إلى أي منطقة جغرافية أخرى خارج نطاق قطاع غزة، مما يضمن تركيز عملها على معالجة القضايا

56 الفلسفة من اختيار هذا الرقم هو ما يعادل ثلث أعضاء المجلس التشريعي، وبالتالي جعل الفكرة قابلة للتطوير من اجل إعادة تشكيل مجلس تشريعي انتقالي في الضفة الغربية وقطاع غزة يتولى كامل صلاحيات المجلس التشريعي.

والاحتياجات الخاصة بسكان القطاع، وفقاً للتحديات الميدانية والواقع القانوني فيه.

2. مدة عمل اللجنة:

- تستمر اللجنة في العمل لمدة ثلاث سنوات منذ تاريخ تشكيلها أو حتى نقل صلاحياتها إلى مجلس تشريعي فلسطيني منتخب.
- لا يجوز حل اللجنة أو تعطيل أعمالها إلا بإجراء انتخابات عامة للمجلس التشريعي.

3. الحصانة:

- يتمتع أعضاء اللجنة بحصانة تامة تماثل تلك الممنوحة لأعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني، لضمان استقلالية اللجنة وحمايتها من التدخلات.

4. مهام اللجنة:

- إعداد التشريعات الطارئة التي تعالج القضايا الملحة في قطاع غزة.
- إصدار القوانين المؤقتة مثل:
  - قانون العفو العام: لمعالجة القضايا الاجتماعية الناجمة عن الحرب.
  - قانون العدالة الانتقالية: لتعزيز المصالحة المجتمعية وجبر الأضرار.
  - قانون الحق في الميراث: لضمان حقوق الورثة وتسوية النزاعات.
  - تعديل التشريعات القائمة واستحداث قوانين جديدة.
  - تحديث اللوائح التنفيذية لضمان كفاءتها وملاءمتها للتحديات الحالية.
  - إقرار التشريعات القانونية اللازمة لتسريع الفصل في القضايا في محاكم قطاع غزة.

التحديات: يشكل اختيار لجنة قانونية مستقلة تحظى باحترام كافة القوى الاجتماعية والسياسية في قطاع غزة تحدياً كبيراً نظرا للدور والاهمية والصلاحية التي تتمتع به اللجنة [57].

الفرصة: يعتبر تشكيل اللجنة فرصة للبناء المؤسسي في قطاع غزة المبني على الفصل بين السلطات وقد تشكل بداية لعودة الحياة الدستورية من خلال اجراء انتخابات استكماليه في الضفة الغربية لانتخاب مجلس تشريعي مؤقت يعمل طيلة فترة عمل اللجنة، ويمهد لإجراء انتخابات عامة.

57 الأستاذ/ محمد التلباني باحث دكتوراة، مقابلة بتاريخ ٢٠٢٤/١١/١٦م.

القرار السادس: تشكيل صندوق وطني لإعادة إعمار النظام القضائي في قطاع غزة.

في إطار تعزيز قدرة النظام القضائي الفلسطيني في قطاع غزة على مواجهة التحديات الناجمة عن الحرب، يقوم مجلس الوزراء الفلسطيني بتشكيل صندوق وطني لإعادة إعمار النظام القضائي في قطاع غزة (يمكن أن يكون جزء من صندوق اعمار غزة المقترح إنشاؤه) بهدف توفير الموارد المالية اللازمة لإعادة بناء البنية التحتية للمحاكم والنيابة العامة والمحاكم الشرعية [58]. ويشمل هذا الصندوق المراحل التالية:

1. إدارة مستقلة للصندوق.

- يتم تشكيل إدارة مستقلة لهذا الصندوق تولي مسؤولية التخطيط والتنفيذ، وضمان الشفافية في إدارة الأموال والموارد.
- تكون الإدارة مسؤولة عن تحديد أولويات إعادة الإعمار في المحاكم والنيابة العامة والمحاكم الشرعية وتوزيع الأموال بشكل يتناسب مع الاحتياجات الملحة.

2. فرض رسوم خاصة على الصندوق.

- يتم فرض رسوم خاصة تضاف إلى الصندوق لتأمين تمويل مستدام لعمليات الإعمار والصيانة المستقبلية للمحاكم. والنيابة العامة والمحاكم الشرعية[59].
- هذه الرسوم ستكون على مستوى الوطن، ويشمل فرضها على الأنشطة القانونية والعدلية المختلفة لضمان استدامة تمويل الصندوق.

3. مصادر تمويل متعددة للصندوق.

- التمويل الوطني: يشمل جمع الأموال من المؤسسات المحلية، والضرائب المفروضة، والمساهمات من القطاع الخاص.
- الدعم الدولي: يسعى الصندوق للحصول على دعم مالي من الدول المانحة والمنظمات الدولية لتعزيز الموارد المتاحة لعملية إعادة الإعمار.
- التعاون مع المجتمع المدني: يمكن إشراك المجتمع المحلي في حملات جمع التبرعات والمشاركة في دعم عمليات إعادة البناء.

4. دور الصندوق في استدامة النظام القضائي.

- يهدف الصندوق إلى ضمان الاستدامة في إعادة إعمار المحاكم والنيابة العامة والمحاكم الشرعية من خلال ضمان وجود قاعدة مالية مستقرة تسهم في تطوير وتحسين بيئة العمل القضائي.
- كما سيسهم في توفير الموارد اللازمة لتحسين البنية التحتية التقنية للمحاكم، بما في ذلك تجهيزها بالحوسبة اللازمة لدعم تسريع الفصل في القضايا.

58 ضرورة الاهتمام بصندوق الأيتام التابع للمحاكم الشرعية وهو غاية في الأهمية في ظل نتائج الحرب الكارثية، حيث وصل عدد الأيتام في قطاع غزة حتى الآن أكثر من (٣٠) ألف يتيم وهذا يستلزم لهم حقوق من النفقة والحضانة والوصاية والولاية والكفالة والرعاية واستثمار أموالهم والنظر في عمل المؤسسات الوطنية والإسلامية المتعلقة بكفالات الأيتام وتنظيم عملها وفق برنامج صندوق الأيتام بما يحفظ الحظ والمصلحة لجهتهم لحين بلوغ رشدهم وتأمين حقوقهم وترتيبها للحد من المشاكل المجتمعية الكبيرة التي تسبب فيها عمل هذه المؤسسات وتأثيرها على الخلاف لعدم وجود ضبط واضح لعمل هذه المؤسسات ورقابة واضحة طيلة الفترة السابقة، كما أنه لا يوجد آلية قانونية يستند اليها عمل القضاة الشرعيين تلزم هذه المؤسسات وتكبح نزواتها والتي قد تؤثر على مصداقيتها في عدم قيامها بواجباتها الحقيقية والمؤتمنة تجاه الأيتام . مقابلة: د. عماد حمتو ، عميد المعاهد الأزهرية (سابقاً) ، ٢٠٢٤/١٢/٦م .

59 لقاء مع المحامي / عبد العزيز الغلاييني ، عضو مجلس النقابة ، ٢٠٢٤/١٢/١م .

التحديات والفرص:

- التحديات: يشمل التحدي الرئيس كيفية جمع الأموال في ظل الأوضاع الاقتصادية الصعبة، وضمان عدم تدخل الصندوق في الأنشطة السياسية، ومدى جاهزية المجتمع الدولي لتحمل مسؤولياته السياسية والأخلاقية بتوفير الدعم اللازم لإعادة إعمار قطاع غزة.

- الفرص: يتيح الصندوق فرصة تحسين البنية التحتية للمحاكم وتحقيق العدالة بشكل أسرع وأكثر فعالية، ويتيح تشكيل لجنة وطنية مستقلة لإدارة الصندوق تشكل بقرار من الرئيس وتوافق وطني.

القرار السابع: تكليف صندوق البلديات بالإشراف على تنفيذ القضايا المرتبطة بالبنية التحتية لإعادة بناء النظام القضائي في قطاع غزة

1. تكليف صندوق البلديات: يتم تكليف صندوق البلديات بقرار من مجلس الوزراء الفلسطيني بمسؤولية الإشراف على تنفيذ القضايا المرتبطة بالبنية التحتية لإعادة بناء النظام القضائي في قطاع غزة، وذلك بالتعاون مع البلديات الرئيسة في المنطقة.، ويعتبر صندوق البلديات جسمًا شبه حكومي تابع للسلطة الوطنية الفلسطينية، وهو يعمل في قطاع غزة من تاسيسه وخلال فترات الانقسام والحروب السابقة، ويحظى بقبول واسع من مختلف مكونات المجتمع الغزي، إضافة الى ثقة المجتمع الدولي والمانحين بالصندوق لما يتمتع به من شفافية عالية، مما يجعله نقطة قوة لتنفيذ هذا القرار وفق رؤيا وطنية ودعم مجتمعي، واسناد دزلي.

2. دور صندوق البلديات: يتولى صندوق البلديات مسؤولية تخطيط وتنفيذ مشاريع البنية التحتية المرتبطة بإعادة بناء المحاكم، النيابة العامة، والمحاكم الشرعية في قطاع غزة. يقوم بالتنسيق مع البلديات الرئيسة في قطاع غزة باعتبار سلطة محلية عاملة في غزة حاليا وتحظى بقبول دولي ودعم من الحكومة الفلسطينية، لضمان توافر المتطلبات اللوجستية والفنية اللازمة لتنفيذ المشاريع بكفاءة وفاعلية.

3. التعاون مع الصندوق الوطني لإعادة الإعمار: يعمل صندوق البلديات بالتعاون مع الصندوق الوطني لإعادة الإعمار لضمان تنسيق الجهود بين كافة الأطراف المعنية وضمان تنفيذ الخطة في الوقت المحدد.

o يُمكن الاستفادة من خبرات الصندوق الوطني في مجال الإعمار لدعم صندوق البلديات في تنفيذ المشاريع على مستوى قطاع غزة.

4. القدرة على التنفيذ الفوري: يتمتع صندوق البلديات بقدرة على البدء الفوري في تنفيذ المشاريع المتعلقة بالبنية التحتية، بفضل خبرته العالية في مجال الإعمار، بالإضافة إلى علاقاته الوثيقة مع المجتمع المحلي والمجتمع الدولي. تحظى خطط صندوق البلديات بدعم من المجتمع الدولي مما يعزز من فاعليته في إدارة المشاريع وإنجازها ضمن الجدول الزمني المحدد. فمن خلال هذا القرار، يُمكن ضمان أن عملية إعادة بناء النظام القضائي في قطاع غزة تتم بشكل منظم وفعال، مع الاستفادة من تجارب الكيانات المحلية والدولية في مجال الإعمار والبنية التحتية.

القسم الرابع

المسؤولية الدولية في إعادة ترميم وبناء النظام القضائي

أولًا: الإطار القانوني للمسؤولية الدولية

تتحمل الأطراف الدولية، بما في ذلك الأمم المتحدة، الدول الأعضاء، المنظمات الحقوقية، والمؤسسات الدولية المعنية بالعدالة، مسؤولية مباشرة في دعم إعادة بناء النظام القضائي في قطاع غزة، استنادًا إلى القوانين والمعاهدات الدولية ذات الصلة. ومن أبرز الأطر القانونية التي تستند إليها هذه المسؤولية:

1. اتفاقيات جنيف لعام 1949 والبروتوكولات الملحقة بها، والتي تفرض التزامًا على الدول الأطراف بضمان احترام القانون الإنساني الدولي، بما في ذلك إعادة بناء المؤسسات الحيوية بعد النزاعات المسلحة.
2. ميثاق الأمم المتحدة، الذي ينص على دور المجتمع الدولي في تعزيز الأمن والاستقرار، خاصة في المناطق المتضررة من النزاعات.
3. القرارات الصادرة عن مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة، والتي تدعو إلى تقديم الدعم القانوني والقضائي للدول والمناطق التي تعاني من انهيار أنظمتها القضائية نتيجة للحروب.
4. القانون الدولي لحقوق الإنسان، الذي يكفل حق الأفراد في الوصول إلى العدالة ويُلزم الدول والمنظمات الدولية بدعم الأنظمة القضائية في حالات الانهيار المؤسسي.

ثانيًا: دور الأمم المتحدة والمؤسسات الدولية

لعبت الأمم المتحدة، عبر برامجها المختلفة، دورًا محوريًا في إعادة بناء الأنظمة القضائية في الدول التي شهدت نزاعات. ويمكن لهذه المؤسسات أن تقدم دعمًا ملموسًا لإعادة بناء القضاء في غزة من خلال:

1. توفير الدعم الفني واللوجستي: عبر برامج الأمم المتحدة مثل UNDP وUNODC، يمكن تقديم مساعدات فنية في بناء المحاكم وتدريب الكوادر القضائية وتحديث الأنظمة القانونية.
2. المساعدة في رقمنة النظام القضائي: من خلال تمويل مشروعات التحول الرقمي، بما في ذلك أنظمة إدارة القضايا والسجلات الإلكترونية.
3. تمويل إعادة إعمار المؤسسات العدلية: من خلال إنشاء صندوق دولي لإعادة بناء النظام القضائي، يساهم فيه المجتمع الدولي.
4. تعزيز القدرات القضائية: عبر تقديم دورات تدريبية وورش عمل للقضاة وأعضاء النيابة والمحامين لتعزيز قدراتهم المهنية وفقًا للمعايير الدولية.
5. دعم التشريعات والإصلاحات القانونية: من خلال تقديم المشورة القانونية والمساعدة في صياغة القوانين التي تعزز استقلالية القضاء وضمان حقوق الإنسان.

ثالثًا: دور المنظمات الحقوقية والمجتمع الدولي

إلى جانب الأمم المتحدة، تلعب المنظمات الحقوقية والمجتمع المدني الدولي دورًا هامًا في دعم جهود إصلاح القضاء، وذلك من خلال:

1. مراقبة وتوثيق الانتهاكات القضائية: لمحاسبة الأطراف المسؤولة عن تدمير المؤسسات القضائية وضمان عدم تكرارها.
2. الضغط من أجل محاسبة الاحتلال على جرائم تدمير النظام القضائي: من خلال آليات التقاضي الدولية، مثل محكمة العدل الدولية والمحكمة الجنائية الدولية.
3. تعزيز التعاون مع نقابات المحامين والمؤسسات القانونية الدولية: لتبادل الخبرات وتوفير الدعم القانوني لمواطني غزة الذين فقدوا وثائقهم القانونية.
4. إطلاق حملات دولية لحشد التمويل والدعم السياسي: لمساعدة قطاع العدالة في غزة على استعادة عمله بشكل كامل.

رابعًا: التوصيات والآليات العملية لتنفيذ الدعم الدولي

لضمان تفعيل المسؤولية الدولية تجاه إعادة بناء النظام القضائي في غزة، يجب العمل وفق آليات واضحة تشمل:

1. تشكيل لجنة دولية للإشراف على إعادة بناء النظام القضائي، تضم ممثلين عن الأمم المتحدة، الاتحاد الأوروبي، المنظمات الحقوقية، والمؤسسات الفلسطينية المختصة.
2. إنشاء صندوق دولي لإعادة إعمار القضاء، يتم تمويله من الدول المانحة، ويخصص لدعم البنية التحتية القضائية، وتدريب الكوادر، وتوفير الدعم التكنولوجي.
3. إدراج إعادة بناء القضاء الفلسطيني ضمن خطط التنمية المستدامة للأمم المتحدة، لضمان استدامة الدعم الدولي.
4. تفعيل دور المحاكم الدولية لمحاسبة الاحتلال على تدمير مؤسسات العدالة، وإلزامه قانونيًا وماليًا بالمساهمة في إعادة إعمار القضاء.
5. تعزيز الشراكة بين المؤسسات القضائية الفلسطينية والدولية، لتبادل الخبرات وتعزيز كفاءة العمل القضائي.

خاتمة

إن إعادة بناء النظام القضائي في غزة ليست مسؤولية محلية فقط، بل هي مسؤولية دولية تستوجب تدخلًا عاجلًا وفعالًا لضمان تحقيق العدالة وتعزيز سيادة القانون. ويتطلب هذا جهدًا مشتركًا بين الحكومة الفلسطينية، الأمم المتحدة، المنظمات الحقوقية، والدول المانحة لضمان إعادة إعمار شامل ومستدام لهذا القطاع الحيوي.

لواحق

اللحق رقم (1)

المحور القانوني

في ضوء التحديات الكبيرة التي يواجهها النظام القضائي الفلسطيني نتيجة الحرب على قطاع غزة والانقسام السياسي الذي شلّ فعالية النظام القضائي، حانت اللحظة المناسبة لإعادة بناء مؤسسات النظام القانوني الفلسطيني ووضع خريطة طريق استراتيجية تهدف إلى تحقيق العدالة القضائية الفعّالة.

ويقترح البعض تنظيم دليل تشريعي للنصوص أو القوانين الناظمة لكل مرحلة من المراحل موضوع الدراسة يتم الإشارة إليه حسب مقتضى الحال، فعند الحديث – مثلاً - عن حصر الأضرار وتحديد الاحتياجات يشار إلى النصوص المنظمة لآلية الإجراء حسب التشريع الفلسطيني [60] .

تكمن أهمية هذه المرحلة في تطوير التشريعات وتحديثها بما يتناسب مع متطلبات العصر، وبما يحقق العدالة المستدامة ويسهم في تعزيز قدرة النظام القضائي على الاستجابة للمتغيرات.

1. **تعديل التشريعات الحالية واستحداث قوانين جديدة:**

- تعديل وإلغاء بعض القوانين السارية لتتناسب مع التطورات القانونية والمجتمعية، واستحداث قوانين جديدة تتماشى مع المعايير الدولية.
- تشكيل لجنة عليا تضم قضاة ومتخصصين قانونيين، تتولى مهمة تعديل واستحداث القوانين، وتقديم مشروعات تعديل للقوانين ذات العلاقة بالعمل القضائي.
- سيتم عرض هذه المشروعات على ديوان الفتوى والتشريع، ثم مجلس الوزراء لتصديقها، وأخيراً تعرض على رئيس الدولة لإصدارها.

1. **تفعيل استخدام التقنيات الحديثة في التبليغ:**

- تعديل التشريعات لتسمح باستخدام الشركات الخاصة وطرق التبليغ الإلكترونية في القضايا المدنية والتجارية والجزائية، على غرار ما هو معمول به في بعض الدول العربية والأوروبية.
- هذا التعديل سيسهم في تسريع الإجراءات القضائية ويقلل من التكاليف والوقت المستغرق في عمليات التبليغ.

2. **إصلاح اللوائح التنفيذية للقوانين:**

- تشكيل لجان قضائية متخصصة من قضاة وأعضاء نيابة ومحامين لدراسة مشاريع اللوائح التنفيذية وتحديثها بما يتناسب مع الواقع القضائي والتحديات الحالية.
- سيتولى مجلس الوزراء إصدار اللوائح التنفيذية بعد أخذ ملاحظات اللجان القضائية، مما يساهم في تسريع العملية القضائية وتقليل التعطيلات.

60 المستشار / منير العقبي ، النائب العام المساعد (متقاعد) ، مقابلة بتاريخ ٢٥ / ١١ / ٢٠٢٤م .

3. سد الثغرات التشريعية وإيجاد حلول للترهل القضائي:

- معالجة الثغرات التشريعية التي تُسهم في إطالة أمد القضايا والتقاضي الكيدي، عبر وضع نصوص قانونية تضمن سرعة الفصل في القضايا، وتحديد مهل واضحة للطعن.
- تسريع الإجراءات القضائية من خلال تقليل فترات تأجيل القضايا، وتحديث القوانين بما يتناسب مع متطلبات العدالة السريعة.

4. إصدار القوانين اللازمة في فترات حرجة:

- قانون العفو العام: إصدار قانون عفو عام استثنائي لتخفيف الاحتقان الاجتماعي والمساعدة في إعادة بناء النسيج الاجتماعي الفلسطيني.
- قانون العدالة الانتقالية: وضع قانون خاص بالعدالة الانتقالية يتضمن المصالحة المجتمعية وجبر الأضرار، ويعمل على إصلاح وتطوير المؤسسات الوطنية ، وهي أبرز التدخلات التي قد تعيد الأمور إلى نصابها في ظل هذا الوضع المعقد، وتحديداً في ظل ضياع الملفات وتلفها [61] .
- قانون الحق في الحصول على الميراث: تحديد آليات قانونية لضمان حقوق الورثة في توزيع الميراث، مع تقديم تسهيلات لتسوية النزاعات المتعلقة به، وإيجاد عقوبات رادعة ضد من يتلاعب أو يعرقل عملية توزيع الميراث.
- قانون إعادة تنظيم الملفات القضائية المدنية والجزائية والإدارية التالفة والمسلوبة [62].

الأنشطة المتوقعة:

1. تشكيل لجنة موسعة متخصصة من قضاة وأعضاء نيابة ؛ عاملين أم متقاعدين ومحامين وأساتذة قانون وشخصيات مجتمعية لإعداد مشروعات القوانين التعديلية والجديدة.
2. وضع مشاريع قوانين تشمل تعديلات على قوانين الإجراءات الجنائية والمدنية والشرعية والقوانين القضائية.
3. إجراء التعديلات التشريعية اللازمة لتسهيل استخدام التبليغ الإلكتروني.
4. تشكيل لجان قضائية متخصصة من القضاة وأعضاء النيابة للمشاركة في إعداد مشاريع اللوائح التنفيذية.
5. إنشاء إدارة قانونية متخصصة لمتابعة عملية تطبيق القانون في قضايا الميراث [63] ، وضمان حماية الحقوق.

النتائج المتوقعة:

1. تطوير التشريعات القانونية بشكل يواكب التحديات المستجدة، بما يعزز العدالة ويقوي النظام القضائي.
2. تسريع الإجراءات القضائية من خلال التعديلات التشريعية واستخدام التقنيات الحديثة، مما يساهم في الوصول إلى العدالة بشكل أسرع وأكثر فعالية.
3. تقوية النظام القضائي الفلسطيني وتحقيق العدالة الاجتماعية من خلال معالجة القضايا المعلقة والظروف الاجتماعية المتأثرة بالحرب والانقسام.

61 أ. وائل بعلوشة ، التعليق على الخطة بتاريخ ٥ / ١٢ / ٢٠٢٤م .
62 رؤية : المستشار / منير العقبي والدكتورة القاضية / سمر الخضري والمحامي / محمد كحيل .
63 الأستاذ / محمد التلباني باحث دكتوراة، مقابلة بتاريخ ٢٠٢٤/١١/١٦م.

التحديات والعقبات:

إن إعادة بناء مؤسسات النظام القضائي الفلسطيني في قطاع غزة هي عملية شاملة ومعقدة تتطلب تنسيقاً عالياً بين المؤسسات القضائية والأمنية، إلى جانب تعاون مع المجتمع المحلي والدولي.

إن نجاح الخطة يعتمد على تضافر الجهود لبناء الثقة بالنظام القضائي، وتوفير الدعم المالي والبشري، مع مراعاة الواقع الإنساني المتدهور وتطلعات السكان لتحقيق العدالة المستدامة الناجزة.

1. التعامل مع الوضع الاستثنائي: يتطلب الاستجابة لاحتياجات الطوارئ بطرق غير تقليدية، مثل تعيين كادر قضائي مؤهل بالتعاقد الخاص [64] ، أو الاستعارة من الدول العربية، لضمان استمرارية العمل القضائي في ظل النقص في الكوادر المتواجدة.

2. العقبات الأمنية والسياسية: يستمر الانقسام القضائي، مما يتطلب تبني رؤية شمولية لإعادة هيكلة قطاع العدالة والأمن بشكل متكامل، لضمان فعالية النظام القضائي في مواجهة التحديات السياسية والأمنية.

3. التشريعات الطارئة والمرنة: من الضروري إصدار تشريعات مؤقتة تتماشى مع الوضع الطارئ وتستجيب للأزمة الإنسانية الراهنة، مع مراعاة حقوق الأفراد وحاجتهم إلى العدالة السريعة.

4. ترسيخ سيادة القانون: في ظل الانفلات الأمني، الأزمات الإنسانية، والاحتلال، يتطلب الأمر دعم المجتمع الدولي، وخاصة الأمم المتحدة، لتعزيز سيادة القانون وتنفيذ قرارات القضاء بشكل فعال.

5. إطلاق برنامج سيادة القانون: من المهم تقديم خدمات قانونية عاجلة تشمل إنشاء مراكز للمساعدة القانونية ودعم النازحين، مع التركيز على القضايا الاجتماعية والجرائم القائمة على النوع الاجتماعي التي زادت في ظل الأزمة.

6. تأهيل الكوادر القضائية: ضرورة تدريب القضاة، أعضاء النيابة، المحامين، وأفراد الشرطة على التعامل مع الوضع الحالي، وتزويدهم بتشريعات مرنة تمكّنهم من اتخاذ قرارات سريعة وفعالة في هذه الظروف الاستثنائية.

7. ضياع حقوق الأفراد: التدمير الواسع للسجلات والوثائق نتيجة النزاع يؤثر على قدرة الأفراد على إثبات حقوقهم، مما يتطلب حلولاً قانونية وإدارية لاستعادة الوثائق وتوثيق الحقوق.

8. الفجوات القانونية الجديدة: ظهور فجوات قانونية بسبب عدم وجود الوثائق اللازمة لدعم حقوق الأفراد، مما يستدعي تشريعات مؤقتة لتوثيق الحقوق وحمايتها.

9. زيادة النزاعات المستقبلية: تعقيد إدارة النزاعات المستقبلية في ظل غياب نظام قضائي فعال، يتطلب وضع حلول قانونية سريعة ومرنة لتفادي تراكم القضايا.

10. البطء في قضايا حقوق المرأة: التأخير في معالجة قضايا حقوق المرأة، خاصة في ما يتعلق بالميراث، يتطلب تدخلاً سريعاً لتطبيق العدالة في هذه القضايا الحساسة.

11. إدارة معقدة تتطلب شراكات دولية ومحلية: إن هذه العملية تتطلب تكاتف الجهود بين المؤسسات المحلية والدولية، بما يشمل تنظيم ورش عمل وطنية وتبادل الخبرات مع الجهات الدولية لضمان استجابة قانونية فعّالة خلال المرحلة الانتقالية.

64 الدكتور/ نضال جرادة – محامٍ نظامي مقابلة بتاريخ ٢٠٢٤/١١/١٤م.

اللحق رقم ٢

إعادة بناء النيابة العامة في قطاع غزة

شهدت غزة تحديات غير مسبوقة إثر الحرب الأخيرة في أكتوبر 2023م، حيث أصابت العديد من المؤسسات الأساس، بما في ذلك النظام القضائي. وقد تأثرت النيابة العامة بشكل كبير، ليس فقط من حيث البنية التحتية والمقرات، بل أيضاً من حيث الكوادر البشرية، حيث تم استشهاد العديد من القضاة وأعضاء النيابة والموظفين.

هذا الواقع يستدعي خطة شاملة لإعادة بناء النيابة العامة بما يواكب تطلعات المجتمع الفلسطيني ويعزز من قدرة النظام القضائي على مواجهة التحديات القادمة.

يهدف هذا التقرير إلى استعراض وتحليل خطة إعادة بناء النيابة العامة، التي ترتكز على استعادة الفعالية والكفاءة مع ضمان تحقيق العدالة وحماية حقوق الإنسان.

الأهداف الاستراتيجية للخطة:

1. **تحقيق العدالة الجنائية وتعزيز ثقة الجمهور:**

هدف الخطة الأول هو تعزيز دور النيابة العامة كمؤسسة رائدة في تحقيق العدالة الجنائية، مما يعزز الثقة العامة في النظام القضائي الفلسطيني. لتحقيق ذلك، يتم تحديد مجموعة من الأهداف الفرعية التي تركز على تسريع سير الدعوى الجزائية، ضمان احترام حقوق الإنسان، وتطوير التشريعات الجنائية.

ويرى البعض ضرورة إجراء محاكمات سريعة وعاجلة للجرائم الخطيرة التي شكلت حالة كبيرة من الفوضى خلال الحرب من خلال تنظيم إجراءات مختصرة وسريعة لإجراء المحاكمات دون المساس بحقوق المتهمين التي كفلها القانون.

وبالتالي يرفع إلى الرئيس مقترح لإصدار قرار بقانون للإجراءات المختصرة للجرائم التي وقعت منذ بداية الحرب حتى التاريخ المحدد لانتهاء الفترة الانتقالية.

وفي هذا السياق يجب ان يتم وضع آليات حماية للعاملين لأعضاء السلطة القضائية بشقيها النيابة العامة والقضاء بشكل شخصي وعلى بيوتهم ليتسنى لهم الشعور بالأمن والأمان.[65]

التحليل:

- تسريع سير الدعوى الجزائية: وفقاً للبيانات السابقة، تم تحديد حاجة كبيرة لتوسيع الكوادر القانونية والإدارية. في عام 2025، تم تحديد هدف زيادة أعضاء النيابة العامة والموظفين الإداريين، وهو عنصر أساس لضمان سرعة إنجاز القضايا المتراكمة. الحرب قد أضافت تحدياً إضافياً، إذ خلّفت عددًا من القضاة والموظفين القتلى، مما أدى إلى تأخير الإجراءات. الحل الأمثل هنا يكمن في توظيف الكوادر المؤهلة وتوفير وسائل نقل حديثة، مما سيساهم بشكل فعال في تسريع الإجراءات.
- تعزيز احترام حقوق الإنسان: نظرًا لما أفرزته الحرب من انتهاكات وتجاوزات، تسعى الخطة إلى تفعيل دور النيابة في تفتيش مراكز الإصلاح والتأهيل وإنشاء وحدة شكاوى متخصصة[66].

65 المستشار / منير العقبي النائب العام المساعد (متقاعد)، مقابلة بتاريخ ٢٥ /١١/ ٢٠٢٤م.

66 الأستاذ/ مصعب أبو العطا – وكيل نيابة، باحث دكتوراة، مقابلة ٢٠٢٤/١٢/٩م.

- يعكس هذا التوجه أهمية دور النيابة في متابعة أوضاع المحتجزين وضمان عدم تعرضهم لانتهاكات. وقد تجسّد هذا الأمر في زيادة النشاطات المتعلقة بحماية حقوق الإنسان، خصوصاً من خلال التدريب المستمر وتوعية المجتمع بدور النيابة العامة في حماية الحريات.

- تطوير التشريعات الجنائية: تعد التشريعات الجنائية من الركائز الأساس لتحسين عمل النيابة العامة. تسعى الخطة إلى مراجعة التشريعات الجنائية وصياغة أنظمة جديدة تواكب المستجدات المحلية والدولية، مما يساهم في تعزيز فاعلية النيابة في مواجهة الجرائم المعقدة والجديدة التي قد تظهر في مرحلة ما بعد الحرب.

2. تقوية البناء المؤسسي للنيابة العامة:

تسعى الخطة إلى تعزيز الهيكل المؤسسي للنيابة العامة، بما يضمن الاستدامة والفاعلية. هذا يشمل تطوير النظم المالية والإدارية، وتفعيل دور النيابات المتخصصة، وتوسيع نطاق الحوسبة.

التحليل:

- تطوير النظام المالي والإداري: لا شك أن أحد أهم عوامل نجاح الخطة هو بناء نظام إداري ومالي فعال.

- فبعد الحرب، قد تعرض النظام الإداري لضغوط كبيرة بسبب نقص الكوادر والأدوات المناسبة. لذلك، تركز الخطة على تدريب الموظفين على الأنظمة المالية والإدارية الحديثة، وتوفير البرامج الحاسوبية التي تساهم في تحسين الكفاءة. استعادة النشاط الإداري بعد الحرب يتطلب تدريبًا مستمرًا للموظفين، وتوفير بنية تحتية قادرة على دعم عمليات النيابة.

- تفعيل وتطوير النيابات المختلفة: تحتاج النيابة العامة إلى تحديث وتطوير مكاتبها ودوائرها المختلفة لتغطية كافة القضايا التي تزداد مع تزايد التحديات الأمنية والاجتماعية بعد الحرب. وفقًا للبيانات، تهدف الخطة إلى تعزيز قدرة النيابات الجزئية والمتخصصة مثل نيابة مكافحة الجرائم الاقتصادية ونيابة مكافحة الجرائم المرورية. هذه التخصصات تعتبر ضرورية في ظل الأوضاع الراهنة، حيث يزداد تركيز القضايا الجنائية من مختلف الأنواع.

- حوسبة النيابات العامة: الحرب أحدثت دمارًا كبيرًا في البنية التحتية المادية، مما يزيد الحاجة إلى تعزيز الحوسبة الإلكترونية في العمل القضائي. ربط النيابات إلكترونيًا مع مكتب النائب العام والمحاكم يعد خطوة حاسمة لضمان انتقال المعلومات بسرعة ودقة، مما يسهم في تسريع سير القضايا وتسهيل الإجراءات. تنفيذ الحوسبة على مدار سنوات 2025-2027م سيوفر بيئة إلكترونية شاملة تساهم في تحسين الأداء وتعزيز الشفافية.

3. تعزيز قدرات أعضاء النيابة العامة:

تدريب أعضاء النيابة على أساليب التحقيق الحديثة وتخصصاتهم القانونية من الأهداف التي تتبناها الخطة.

التحليل:

- زيادة التدريب والتخصص: بعد الحرب، أصبح من الضروري تطوير المهارات القانونية والتخصصية لأعضاء النيابة العامة، لضمان قدرتهم على التعامل مع القضايا المعقدة والمتنوعة. يشمل هذا تدريبًا مستمرًا للأعضاء على مواضيع قانونية جديدة، إضافة إلى إنشاء مكتبة قانونية تضم أحدث الكتب والموسوعات، لتسهم في تطوير مهاراتهم المعرفية.

التحديات والفرص:

التحديات:

- النقص الحاد في الكوادر البشرية: الحرب أفرزت فقدان عدد كبير من العاملين في النيابة العامة، مما يزيد من تعقيد إدارة القضايا وتقديم الخدمات.
- الدمار في البنية التحتية: الحاجة الملحة لإعادة بناء المقرات المتضررة وضمان توفير وسائل النقل والتجهيزات اللازمة للعمل.
- التراكم الكبير في القضايا: مع ازدياد القضايا نتيجة الحرب، تحتاج النيابة العامة إلى تحسين قدرتها على تسريع البت في القضايا المتراكمة.[67]

الفرص:

- تحسين الأنظمة المالية والإدارية: توفر الخطة فرصة لتحسين الكفاءة من خلال تطبيق نظم مالية وإدارية حديثة.
- التوسع في الحوسبة: بعد الحرب، يمكن استخدام التكنولوجيا بشكل أكبر لتحسين سير العمل وزيادة الشفافية.
- دعم المجتمع الدولي: الخطة تستفيد من الدعم الدولي في مجال التشريعات والتدريب والموارد المالية لتجاوز آثار الحرب.

الخاتمة:

تعد خطة إعادة بناء النيابة العامة في غزة بعد الحرب خطوة ضرورية لاستعادة فعالية النظام القضائي. على الرغم من التحديات الكبيرة التي تمثلت في فقدان الكوادر والبنية التحتية المتضررة، إلا أن الخطة تعكس التزامًا بتعزيز العدالة، وحماية حقوق الإنسان، وتعزيز الشفافية. إذا تم تنفيذ الخطة بشكل متناسق وبالتعاون مع المجتمع الدولي، فإن النيابة العامة ستتمكن من استعادة قوتها وفعالية دورها في تحقيق العدالة في غزة.

67 د. عمر التركماني وكيل النيابة، والقاضية الدكتورة / سمر الخضري د. شادي عابد أستاذ القانون الجنائي المساعد (مقابلات سابقة).

اللحق رقم ٣

النظام القضائي الشرعي

إحصائيات عام 2022م

سجّلت المحاكم الشرعية 14,271 قضية، تشمل 2,133 قضية مدوّرة و12,138 قضية جديدة. تم الفصل في 8,512 قضية بنسبة 60%، بينما ظلت 40% معلقة. تفاوت الأداء بين المحافظات، حيث تصدرت دير البلح بنسبة فصل 56%، وسجلت رفح أدنى نسبة بلغت 49%.. يتوفر حاليًا 29 قاضيًا شرعيًا، أي 69.1% من العدد المطلوب (قاضٍ لكل 50,000 مواطن)، ما يستدعي تعيين 13 قاضيًا إضافيًا.

التحديات بعد الحرب على غزة (2023م – 2025م).

1. **تفاقم تراكم القضايا**

ارتفع معدل القضايا المعلقة بسبب توقف العمل القضائي نتيجة الأضرار التي لحقت بالمحاكم والبنية التحتية، ما أدى حيث توقف البت في القضايا.

2. **النقص في الكوادر البشرية**

- القضاة: فقدت المحاكم عددًا من القضاة جراء الحرب، مما يستدعي استقطاب وتدريب كوادر جديدة.
- الموظفون الإداريون: فقدت المحاكم عددًا من الموظفين، مما زاد من أعباء العمل على الطواقم المتبقية.

3. **تدمير البنية التحتية وضعف الموارد اللوجستية.**

تعرضت مقرات المحاكم للتدمير وتضررت وسائل النقل والمعدات، مما زاد من تعقيد العمليات اليومية وأدى إلى توقف بعض الدوائر القضائية.

4. **الخسائر البشرية وتأثيرها.**

أودت الحرب بحياة قضاة وموظفين قضائيين، مما أثر على سير العدالة وزاد من الضغط النفسي على العاملين المتبقين.

5. **زيادة الطلب على الخدمات القضائية.**

ظهرت قضايا جديدة مثل التعويضات وإعادة الإعمار والمنازعات الأسرية، مما فاقم الضغط على النظام القضائي المتأزم.

الأهداف والخطط المستقبلية

1. زيادة أعداد القضاة.
   - تعيين 7 قضاة شرعيين سنة 2025، و3 قضاة إضافيين لكل من 2026 و2027.
2. تعزيز الكادر الإداري
   - تعيين 30 موظفًا إداريًا سنة 2025، و10 موظفين إضافيين لكل من 2026 و2027.

3. الدعم اللوجستي

- توفير 3 سيارات وميني باص للمحاكم الشرعية سنة 2025، وإضافة 2 في كل من 2026 و2027.

التوصيات:

1. تسريع تعيين القضاة: تنظيم مسابقات قضائية شفافة واستعارة خبرات من دول عربية لتدريب الكوادر.
2. تعزيز البنية التحتية: تطوير مقرات المحاكم وتوفير المعدات والوسائل الضرورية.
3. الاستثمار في التدريب: إنشاء برامج تدريب للقضاة والموظفين لمواجهة تراكم القضايا بكفاءة.
4. وضع خطط طوارئ: لضمان استمرارية العمل القضائي وتعويض النقص الناتج عن الحرب.

الخلاصة

يواجه القضاء الشرعي تحديات كبيرة مرتبطة بتراكم القضايا والنقص في الموارد البشرية والبنية التحتية، تفاقمت بفعل الحرب الأخيرة؛ إلا أن الخطط المقترحة تُظهر التزامًا بتحسين الأداء وتجاوز الأزمة، ما يتطلب تنسيقًا محليًا ودعمًا دوليًا لتنفيذها بنجاح.

اللحق رقم (4)

تعزيز دور الوسائل البديلة لحل النزاعات في قطاع غزة[68]

في ظل الدمار الشامل الذي لحق بقطاع العدالة في قطاع غزة نتيجة الحرب، يمكن للوسائل البديلة لحل النزاعات وأهمها الوساطة والتحكيم أن تساهم بشكل فعال في تسوية النزاعات، ودعم جهود إعادة بناء قطاع العدالة الذي دمرته الحرب. يقدم هذا الملحق مقترحا لشكل وآلية عمل الوساطة والتحكيم ودورها وعلاقتها مع القضاء والمجتمع.

إن استعادة الحياة القانونية والقضائية في غزة بعد الحرب ليست مجرد عملية إعادة بناء للبنية التحتية، بل هي فرصة لإعادة تصور منظومة العدالة ككل. كما سيعرض هذا الملحق، فإن الوساطة والتحكيم يمكن أن يشكلا جسر عبور آمن للمتخاصمين، ومصدراً للدخل للمحامين، ووسيلة لدعم السلم الأهلي والتكافل الاقتصادي. يمكن الاستفادة من تجربة البوسنة والهرسك التي تقدم دروساً قيّمة في تسليط الضوء على أهمية التعاون الدولي، دور الوسائل البديلة، وإعادة بناء الثقة في المؤسسات. يتطلب تحقيق ذلك إرادة مجتمعية ودعماً دولياً لتجاوز التحديات وتحقيق العدالة لجميع سكان القطاع.

1. تفعيل الوساطة والتحكيم كوسائل بديلة لتسوية النزاعات:

- إنشاء مراكز للوساطة والتحكيم: يمكن إنشاء مراكز متخصصة في الوساطة والتحكيم في مختلف مناطق قطاع غزة، تعمل على تسوية النزاعات المدنية والتجارية والأسرية بشكل سريع وفعال.
- تدريب وسطاء ومحكمين محليين: يمكن تدريب كوادر محلية من المحامين والقضاة المتقاعدين وأعضاء المجتمع المدني على مهارات الوساطة والتحكيم، ليكونوا قادرين على تسوية النزاعات بشكل عادل وسريع.
- إصدار تشريعات مؤقتة لدعم الوساطة والتحكيم: يمكن إصدار قوانين مؤقتة تعترف بالوساطة والتحكيم كوسائل رسمية لتسوية النزاعات، وتضمن تنفيذ قراراتها بشكل قانوني.

2. تفعيل لجان الوساطة المجتمعية:

- تشكيل لجان وساطة مجتمعية: يمكن تشكيل لجان وساطة في كل حي أو منطقة، تضم أعضاء من المجتمع المحلي يتمتعون بثقة الناس وخبرة في حل النزاعات.
- دعم اللجان بالتدريب والموارد: يمكن توفير تدريب متخصص لأعضاء هذه اللجان حول مهارات التفاوض وحل النزاعات، بالإضافة إلى توفير الموارد اللازمة لدعم عملهم.
- تعزيز دور اللجان في النزاعات الأسرية والمجتمعية: يمكن لهذه اللجان أن تلعب دورًا رئيسيًا في تسوية النزاعات الأسرية والمجتمعية البسيطة، مما يخفف الضغط على النظام القضائي.

3. التعاون الدولي والمحلي:

- التعاون المحلي: إشراك مؤسسات المجتمع المدني والنقابات المهنية في دعم جهود الوساطة والمصالحة، وتقديم خدمات قانونية مجانية أو منخفضة التكلفة للمحتاجين.
- التعاون الدولي: التنسيق مع منظمات حقوق الإنسان والعدالة الانتقالية لتوفير التمويل، وتقديم الدعم الفني والتقني، ودعم برامج إعادة التأهيل المؤسسي.
- الشراكات: إنشاء شراكات مع جامعات ومراكز بحثية دولية لتوفير برامج تدريبية متقدمة للقضاة والمحامين المحليين، وضمان تبادل الخبرات والمعرفة.

68 مقدمة من قبل مؤسسة ACT للدراسات وحل النزاعات.

4. برامج توعية مجتمعية:

- حملات توعية بأهمية الوساطة والتحكيم: يمكن تنظيم حملات توعية لتشجيع المواطنين على اللجوء إلى الوساطة والتحكيم كوسائل بديلة لتسوية النزاعات.
- ورش عمل ومحاضرات: يمكن عقد ورش عمل ومحاضرات في المدارس والجامعات والمساجد لتثقيف المجتمع حول أهمية الحلول الودية للنزاعات.

5. استخدام التكنولوجيا في تسوية النزاعات:

- منصات إلكترونية للوساطة والتحكيم: يمكن تطوير منصات إلكترونية تسمح للمواطنين بتقديم طلبات الوساطة والتحكيم عبر الإنترنت، مع إمكانية عقد جلسات افتراضية.
- قواعد بيانات إلكترونية: يمكن إنشاء قواعد بيانات إلكترونية لتسجيل النزاعات واتفاقيات الوساطة وقرارات التحكيم، مما يسهل متابعتها وتنفيذها.

6. مهارات إضافية:

- ورش عمل متخصصة: يمكن تنظيم ورش عمل للقضاة والمحامين وموظفي النيابة العامة حول مهارات الوساطة والتحكيم، لتمكينهم من استخدام هذه الوسائل في عملهم.
- استقطاب كفاءات جديدة: يمكن استقطاب كفاءات جديدة من المحامين والقضاة الشباب للعمل في قطاع العدالة، مع توفير تدريب مكثف لهم.
- تشجيع المبادرات المجتمعية: يمكن تشجيع المبادرات المجتمعية التي تعمل على تعزيز التماسك الاجتماعي وحل النزاعات بشكل ودي.
- تعزيز دور المرأة في الوساطة: يمكن تعزيز دور المرأة في لجان الوساطة، خاصة في النزاعات الأسرية، حيث يمكن أن تلعب المرأة دورًا فعالًا في تحقيق المصالحة.

في ظل الدمار الشامل لقطاع العدالة في غزة، يمكن للوساطة والتحكيم أن تكونا وسيلتين فعالتين لتسوية النزاعات، خاصة مع تفعيل لجان الوساطة المجتمعية واستخدام التكنولوجيا. هذه الخيارات يمكن أن تسهم في تخفيف الضغط على النظام القضائي وتعزيز العدالة الاجتماعية في المجتمع.

ولكن هذا النظام المقترح يمكن ان يواجه تحديات مختلفة أهمها:

1. إعادة بناء الثقة:

- تعزيز النزاهة والشفافية في الحلول المؤقتة من خلال إشراك المجتمع ومؤسسات المجتمع المدني.
- بناء نظام قضائي يضمن العدالة والمساواة للجميع، ويتعامل مع المحكمين والوسطاء المؤهلين كشركاء داعمين لتخفيف العبء القضائي وليس كدخلاء على الجسم القضائي.

2. العدالة الانتقالية:

- معالجة الانتهاكات التي وقعت خلال الحرب لضمان حقوق الضحايا ومحاسبة الجناة.
- إنشاء لجان خاصة لتوثيق الجرائم والانتهاكات كخطوة نحو العدالة الانتقالية، بما يساهم في تحقيق المصالحة

الوطنيــة.

3. الحفاظ على السلم الأهلي:

- مواجهة التوترات والنزاعات المجتمعية الناتجة عن الضغوط الاقتصادية والاجتماعية.
- تعزيز التكافل الاجتماعي من خلال آليات دعم متبادلة تعتمد على الوساطة والمصالحة.

من المفيد تسليط الضوء على تجارب دولية مشابهة:

1. تجربة البوسنة والهرسك:

- تعـد تجربــة البوسـنة والهرسـك مثـالاً بـارزاً علـى إعـادة بنـاء النظـام القضائـي بعـد الحـرب. بعـد النـزاع الدمـوي فـي التسـعينيات، تـم تأسـيس نظـام عدالــة جديـد بالتعـاون مـع المجتمـع الدولــي.
- تـم إنشـاء محاكـم خاصــة للنظـر فـي جرائـم الحـرب والجرائـم المرتبطـة بالنـزاع، ممـا سـاهم فـي تعزيـز الثقـة بالمؤسسـات القضائية.
- اسـتُخدمت الوسـائل البديلــة مثـل لجـان المصالحــة المجتمعيــة لتقريـب وجهـات النظـر وحـل النزاعـات علــى المسـتوى المحلــي.
- تم دعم هذه الجهود من خلال برامج تدريب مكثفة للقضاة والمحامين لضمان النزاهة والفعالية.

2. أمثلة من مناطق نزاع أخرى:

- الاعتماد على الوساطة المجتمعية كآلية انتقالية في دول أخرى مثل رواندا وجنوب إفريقيا.

اللحق رقم (4)

ملاحظات خطية من وزير العدل

State of Palestine
Ministry of Justice
Minister`s Office

دولة فلسطين
وزارة العدل
مكتب الوزير

الإشارة: (و.ع/2024/)

التاريخ: 26/ 12/2024م

حضرة الاستاذ ماجد العاروري حفظه الله
المدير التنفيذي للهيئة الاهلية لاستقلال القضاء وسيادة القانون "استقلال"

تحية طيبة وبعد،،،

الموضوع: إشادة وتقدير على تنظيم الورشة البؤرية
بشأن النظام القضائي في ظل الحرب على قطاع غزة

نهديكم أطيب التحيات، وبالإشارة الى الموضوع أعلاه، نود أن نعرب لكم عن خالص تقديرنا لمؤسستكم الموقرة في تنظيم الورشة البؤرية الهامة حول "النظام القضائي في ظل الحرب على قطاع غزة" والتي يؤكد تنظيمها من قبلكم على أهمية دور منظمات المجتمع المدني كشريك رئيسي في تعزيز سيادة القانون ومساندة قطاع العدالة.

كما يسعدنا ان نشارككم ملاحظاتنا التي نمت اثارتها في الورشة من باب التأكيد عليها وتتلخص في:

1- استخدام مصطلح "مؤسسات قطاع العدالة" عوضا عن "المؤسسات القضائية"، انطلاقًا من مبدأ الشمولية لمختلف مؤسسات القطاع الرسمية وغير الرسمية.

2- بدلًا من "استراتيجية بناء نظام قضائي في قطاع غزة"، علينا التأكيد على تحديث استراتيجية قطاع العدل لكل فلسطين، مع إعطاء الأولوية للمحافظات الجنوبية، ضمن نظام قضائي وقانوني موحد في شطري الوطن.

3- بالاطلاع على منهجية البحث في مقدمة هذا التقرير ، نلاحظ أنه يقترح "خطة قابلة للتطبيق من قبل السلطة الوطنية الفلسطينية". وأعتقد أن المسؤولية في المرحلة القادمة مسؤولية تضامنية جماعية، تفرض علينا تحقيق شراكات حقيقية وفاعلة بين المؤسسات الحكومية الرسمية ومؤسسات القطاع الخاص ونقابة المحامين ومؤسسات المجتمع المدني والجامعات والأفراد.

4- أتمنى عند الإشارة إلى حجم الخسائر أن يتم تقديم الخسائر البشرية على الخسائر المادية، لأنه لا يوجد لدينا أغلى من روح ودم المواطن الفلسطيني. كما أؤكد على استخدام مصطلح "شهيد" بدلا من "قتيل."

Ramallah ,Almasyon
Tel :022973265-022973263
Fax : 22973264
P.O.Box: 267

http://www.moj.pna.ps
Email: info@moj.pna.ps

رام الله، المصيون
هاتف: 022973265-022973263
فاكس: 022973264
صندوق بريد: 267

State of Palestine
Ministry of Justice
Minister`s Office

دولة فلسطين
وزارة العدل
مكتب الوزير

الإشارة: (و.ع/2024/) التاريخ: 26/ 12/2024م

5- أعارض ما ورد في التقرير بشأن تشكيل هيئة مستقلة لمراقبة النزاهة القضائية؛ لأن القضاة مستقلون، لا سلطان عليهم في قضائهم لغير القانون، ولا يجوز لأي سلطة التدخل في القضاء أو في شؤون العدالة بموجب أحكام القانون الأساسي الفلسطيني. وإذا كانت هناك تجاوزات، فقد رسم قانون السلطة القضائية الطريق لمساءلة القضاة وتأديبهم.

6- تم اعداد مقترح إطار حكومي بالتعاون مع الرباعية الدولية وبرنامج سواسية يهدف إلى إعادة خدمات قطاع العدالة إلى قطاع غزة بعد الحرب ، كجزء لا يتجزأ من جهد الحكومة الفلسطينية لإعادة الإعمار وتوفير الإغاثة للمواطنين الفلسطينيين في المحافظات الجنوبية. من خلال تلبية الاحتياجات الأساسية لمواطني قطاع غزة من خلال تحقيق الإنصاف وضمان الوصول إلى خدمات قطاع العدالة خلال المرحلة المباشرة وقصيرة الأمد بعد انتهاء الحرب والتي تقوم على:

- تهيئة بيئة مستقرة تقوم على الشمولية واحترام حقوق الإنسان وعدم التمييز على أساس الجنس أو العمر أو الدين أو الإعاقة، مما يخلق شعوراً بالحماية والرعاية والتمكين للمواطنين الفلسطينيين.
- التعاون مع الأطر المجتمعية الفاعلة في قطاع غزة لحل النزاعات، مثل الأطر الأسرية ولجان مجتمعات النزوح.
- إعداد تشريعات الطوارئ اللازمة، وتوفير الحماية الفورية لجميع أفراد المجتمع، وتعزيز دور الأطر المجتمعية الفاعلة في حل النزاعات، واتخاذ إجراءات صارمة ضد الجرائم الأكثر خطورة، وتقييم مستوى الفقد للأرشيف والسجلات والأدلة، وتوفير آليات لتسجيل وإثبات حقوق ومطالبات المواطنين بالمنازل والأراضي والممتلكات.

وفي هذا السياق، نود إعلامكم بأنه سيتم توجيه دعوة رسمية لكم للمشاركة في أعمال ورشة العمل التي نعتزم تنظيمها، وذلك لمناقشة مقترح الإطار الهادف إلى استعادة وتفعيل خدمات قطاع العدالة في قطاع غزة بعد الحرب.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير،،،

المستشار شرحبيل الزعيم
وزير العدل

Ramallah ,Almasyon
Tel :022973265-022973263
Fax : 22973264
P.O.Box: 267

http://www.moj.pna.ps
Email: info@ moj.pna.ps

رام الله- المصيون
هاتف: 022973265-022973263
فاكس: 022973264
صندوق بريد: 267